

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٨٠**

الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد شريفوف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيدة غو شياومي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيدة لو فرابى دو إيلين
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1262877(A)





المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2012/592)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2012/594)

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/836)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2012/847)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2012/849)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2012/592)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2012/592)

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/836)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2012/847)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2012/849)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس أرحب بمعالي السيد ألكسندر فودجيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع بجمهورية صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الآتية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ القاضي فاغن جوهانسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، السيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بو بكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

سيبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2012/592 و S/2012/594 اللتين تتضمنان، على التوالي، تقرير المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2012/836 و S/2012/847 اللتين تتضمنان،

على التوالي، رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ورسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/849، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن إلى القاضي ثيودور ميرون

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أمثل اليوم أمام مجلس الأمن بصفتي رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيسا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على السواء. أهنئ سعادة السفير محمد لوليشكي سفير المغرب على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن وأتمنى له الكثير من النجاح في إدارة أنشطة المجلس خلال هذه الفترة المزدحمة للغاية بالعمل.

وكما ذكرت للتو، أمثل أمام المجلس اليوم بصفتين وفقا لذلك، أقدم تقريرين – أحدهما عن التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والآخر عن إطلاق الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وقد قدم تقريران خطيان تتعلقان بكلتا المؤسستين إلى المجلس الشهر الماضي (انظر S/2012/592 و S/2012/849، المرفق). ووفقا لذلك، في ملاحظاتي اليوم، آمل أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية، بدلا من تكرار مضمون هذين التقريرين بالتفصيل. ومع ذلك، وقبل تناول النجاحات المحددة والتحديات التي تواجهها المحكمة والآلية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن وتفاني الفريق، الذي يعمل في ظل قيادة غواتيمالا القديرة. وأود أيضا أن أنوه بالتوجيه والمساعدة الهامة المقدمة من مكتب الشؤون القانونية إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والآلية.

والدعم المطّرد والمشورة القيّمة اللذان تقدّمهما كلتا هاتين الهيئتين لا يزالان أساسيين للتقدُّم المتواصل الذي تحرزه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (المحكمة) والآلية.

والآن أنتقل إلى استراتيجية الإنجاز للمحكمة.

من المفترَض أن يكون أعضاء المجلس قد رأوا في تقريري المكتوب (انظر S/2012/592) أنّ المحكمة تحرز تقدُّما ممتازا في إنجاز أعمالها. فعلى مستوى المحاكمات، صدر الحُكْم القضائي في إعادة محاكمة هاراديناي وآخرين قبل مجرّد بضعة أيام، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقرَّر صدور الحكم في محاكمة توليمير في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، انسجاما مع التقديرات السابقة، وما فتئنا نأمل بأن تُختتَم محاكمة كارادزيتش بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٤. والتقديرات الأولى لقضيتَي هادزيتش وملاديتش تتوقع إنهاء المحاكمة الأولى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٥، والثانية بحلول ٣١ تموز/يوليه، ٢٠١٦.

لقد كان هناك بعض التأخيرات في محاكمات معينة. وبشكل أكثر تحديدا، نقدِّر حاليا أنّ محاكمات برليتش وآخرين، وستانيسيتش وزوبليانين، وستانيسيتش وسيماتوفيتش، لن تكتمل حتى آذار/مارس، ٢٠١٣، وأنّ من المتوقع الآن لمحاكمة سيسيلي ألاّ تُختتَم قبل تموز/يوليه، ٢٠١٣. إلاّ أنه بصدور الحكم في محاكمة سيسيلي، ستكون جميع المحاكمات قد استُكملت باستثناء محاكمات المتهمين الثلاثة الذين ألقي القبض عليهم مؤخرا، وهم: السيد كارادزيتش والسيد هادزيتش والسيد ملاديتش.

وفي ما يتعلق بالأعمال الاستئنافية، أشير إلى أنّ الحكم في قضية غوتوفينا وماركاتش قد صدر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وأنّ الحكم في قضية لوكيتش ولوكيتش قد صدر أمس، في ٤ كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع للحكم في قضية بيريسيتش، التي استُمع إليها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أن يكون قد صدر في مطلع عام ٢٠١٣. والاستئنافات الأخرى تتقدّم وفقا للتوقعات تقريبا. ومن المتوقع أن تُستكمَل قضية بوبوفيتش وآخرين بحلول تموز/يوليه، ٢٠١٤، أي قبل التوقع السابق بعدة أشهر. ومن المقرَّر اختتام استئناف دورديفيتش بحلول تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٣. وقد واجه استئناف ساينوفيتش وآخرين تأخيرا مدته خمسة أشهر، والآن يتوقع له أن يكون قد استُكمِل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٣.

وباختصار، كانت هناك أوجه تقدُّم بارزة في المواعيد المتوقعة لاستكمال عدة قضايا استئنافية، بينما تبقى جميع القضايا الأخرى تقريبا على المسار الصحيح لتنفيذ التوقعات التي سبق الإبلاغ بها.

وفي الوقت نفسه، تواصل المحكمة مجابهة مجموعة هائلة من التحديات في تنفيذ مواعيد الإنجاز لبعض قضاياها، وتقريري المكتوب يشرح أسباب التأخيرات في المحاكمات والاستئنافات التي ذكرها للتوّ. وبصفتي رئيسا للمحكمة للمرة الثانية، فإنني أدرك تماما الإحباطات التي قد تشعرون بها حين تواجهون تغييرات في مواعيد الإنجاز المتوقعة، ولا سيما حين تتخلّف التقديرات المستكمَلة عن التوقعات. وإنني أشاطركم هذا الإحباط. لكنني يجب أن أؤكد أنّ التنبؤ بمواعيد الإنجاز لإجراءات المحاكمة والاستئناف أقرب إلى كونه فنّا من كونه عِلما، ويجب أن تُفهم التقديرات التي تقدمها المحكمة في هذا السياق.

وكما تعلمون جميعا، إنّ المحكمة موجودة بعيدا عن المكان الذي وقعت فيه النزاعات في يوغوسلافيا السابقة. ويمكن للنطاق الجغرافي للوائح الاتهام وعدد الاتهامات المزعومة أن يتجاوز أكثر الإجراءات القضائية الوطنية تعقيدا، وعدد مواقع الإجرام والجرائم المزعومة لا نظير له غالبا. والوثائق والأدلة الأخرى المستشهَد بها لإثبات او نفي الاتهامات المطروحة تصل في معظم القضايا إلى عشرات آلاف الصفحات، ويجب أن يُنقل الشهود من مختلف أرجاء العالم لكي يقدموا الأدلة في المحاكمات.

وفي هذا الصدد، لا يمكن لأقوى إدارة للقضايا أن تتفادى التأخيرات دائما. وقد تنشأ الانتكاسات عن مغادرة موظفين ذوي خبرة في أعمال المحكمة ومطَّلعين تماما على السجل الفعلي لقضايا محددة، أو حين يكون المتهم أو المستشار القانوني مريضا. وقد يرفض الشهود الظهور للإدلاء بإفاداتهم، ممّا يورِّط الإجراءات القضائية في مسائل إضافية لا طائل منها. وقد تتباطأ الدول في التعاون مع المطالبات ببعض المواد نظرا لعدم كفاية الأطر التشريعية او ادعاءات مصالح الأمن الوطني. كما قد تستغرق ترجمة المواد إلى لغة يفهمها المتهم أو المستشار القانوني وقتا أطول من المتوقع. وفي جميع الأحوال، لا بدّ أن تخضع قضايا المحكمة للتقلبات – الالتفافات والانعطافات غير المتوقعة – المشتركة بين جميع الإجراءات القضائية للقانون الجنائي.

هذه تحديات يومية في أعمال المحكمة. لكنني أؤكد لكم أنها تحديات تُجابَه بمثابرة قضاة المحكمة وموظفيها الذين يستحق التزامهم الاستثنائي بضمان إنجاز أعمال المحكمة في الوقت المناسب الممكن تقدير المجلس.

حقا، لا ريب في أنه على الرغم من بعض التأخيرات في إنجاز محاكمات المحكمة واستئنافاتها، فإنّ الأعمال التي أنجزتها حتى الآن، والإرث الذي ستتركه، ذات أهمية بارزة. فقد أنشأت المحكمة هيئة قوية وموثوقة للاجتهاد القضائي

المتعلق بالقانون الدولي الإنساني والجنائي العرفي، تعالج كل ما يتعلق بجرائم العنف الجنسي، إلى الإجراءات الجنائية الدولية، إلى تآكل التمييز التقليدي بين القوانين المطبَّقة على النزاعات المسلحة الدولية والداخلية. وهي إذ تفعل ذلك، فإنها تغير وجه العدالة الدولية إلى الأبد، مع الاحترام الكامل دائما لحقوق المتهمين ومبدأ الشرعية. حقا، لقد بقي دور المحكمة أساسيا في إيجاد عهد جديد من المساءلة والتزام جديد بالعدالة في إطار المجتمع الدولي على نطاق واسع.

إنّ هذه الإنجازات لا تُقدَّر بثمن، وينبغي عدم نسيانها. ومع أنّ الإحباطات قد تنشأ نتيجة التأخيرات في إتمام المحاكمات والاستئنافات، ومع أنّ زملائي وأنا سنواصل البحث عن وسائل جديدة لتلافي المزيد من التأخيرات، فإنني أشجعّكم على رؤية مثل هذه التحديات في سياقها الصحيح، ومن منظور الإنجازات الأوسع للمحكمة، التي ستظهر آثارها الحميدة لسنوات عديدة مقبلة.

وقبل انتقالي إلى إحاطتي الإعلامية بشأن الآلية، أود أن أطرح مسألتين أخيرتين تتعلقان بالمحكمة.

أولا، أشير إلى أنه مع انتهاء جميع المحاكمات باستثناء ثلاث منها في عام ٢٠١٣، سيكون محور أعمال المحكمة قد تحوّل بثبات إلى دائرة الاستئناف. ومن المتوقع فعلا، خلال الفترة الدقيقة بين كانون الثاني/يناير، ٢٠١٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن تنشغل دوائر الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ما مجموعه ١٦ استئنافا لأحكام قضائية، فضلا عن عدد غير محدود من الاستئنافات والمطالبات التمهيدية الإضافية الأخرى.

ومن الصعب عدم توقع هذا التغيير. فقد رأى المجلس في قراره رقم ١٨٧٧ (٢٠٠٩) أنّ من المتوقع أن يزداد عبء عمل دائرة الاستئناف عقب إتمام إجراءات المحاكمات، وعدَّل، بناءعلى ذلك، النظام الأساسي للمحكمة، لترخيص توسيع دائرة الاستئناف عبْر إعادة تزويدها بما مجموعه اربعة قضاة إضافيين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وستة قضاة إضافيين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من قضاة المحاكم الابتدائية.

بينما يسرني جدا أن أذكر بأنه منذ ذلك الوقت تم نقل ثلاثة قضاة أعضاء في الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد تم نقلهم منذ ذلك الوقت إلى دائرة الاستئنافات، ومن المتوقع أن يتم نقل القاضي الرابع في شهر آذار/مارس ٢٠١٣، ومن سوء الطالع أن قاضيا واحدا في الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة من المتوقع أن يكون متاحا لهذا النقل، لن يتم ذلك قبل تموز/يوليه ٢٠١٣، أي بعد الانتهاء من محاكمة شيشيلي. وذلك لأنه قدم تم تعيين القضاة الأعضاء المتاحين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة إما للنظر في قضيتي الشخصين الذين تم القبض عليهما في وقت متأخر، وهما المتهمان السيد ملاديتش والسيد هادزيتش، ومن المتوقع أن تستمر محاكمتهما حتى ما بعد عام ٢٠١٤، وبالنسبة لقضية كارادزيتش فلن يتم الانتهاء منها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو الموعد الذي يريد مجلس الأمن أن يرى فيه إنهاء المحكمة لقدر كبير من عملها. وأذكر أيضا أن القاضي كيفن باركر من أستراليا قد تخلى عن منصبه في المحكمة في عام ٢٠١١ ولم يُعين بديل له لأننا نتوقع نقل قضاة إضافيين من الدائرة الابتدائية إلى دائرة الاستئنافات. وأشعر بالقلق حاليا إزاء الحالة الناجمة عن زيادة عبء العمل في دائرة الاستئنافات. وأدرس حاليا الإجراءات التي يتعين اتخاذها، إن اقتضى الأمر ذلك، لضمان أن لا يكون لذلك أي أثر على استراتيجية الإنجاز.

وأخيرا، أذكر أنني في رسالتي الموجهة إلى الأمين العام في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ نبهت إلى ضرورة تمديد خدمة القضاة الدائمين للمحكمة وبعض القضاة المؤقتين.

وكما جاء في تلك الرسالة والتي أثق أنه تم تشاطرها مع أعضاء المجلس، فإن التمديدات المطلوبة تتفاوت من حيث طولها وفقا للإطار الزمني المتوقع لتعيين كل قاض. ومما يجدر ذكره أنه لا يجري حاليا طلب أي تمديدات بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على الرغم من وجود عدة قضايا من المتوقع لها أن تستمر إلى ما بعد ذلك التاريخ، وعلى رأسها قضيتا ملاديتش وهادزيتش وإمكانية تقديم استئنافات بشأن بعض القضايا، كما تمت مناقشة ذلك في تقريري الخطي المقدم للمجلس. ومن الواضح أنه لايمكن التوقف عن النظر في تلك القضايا لا يمكن وقفها في منتصف الطريق. وسأسعى في موعد لاحق إلى طلب أي تمديدات لخدمة القضاة الذين ينظرون في تلك القضايا، بيد أنني أود أن أسترعي نظر المجلس إلى المسألة من الآن بقصد الحفاظ على الشفافية.

ولعل المجلس يقدر، أن القضاة بالاشتراك مع الموظفين، يحتاجون بالتأكيد إلى تمديد فترة ولاياتهم. وبالتأكيد أن ذلك أساسي لاستقرار المحكمة والاحتفاظ بالقاضيين وبالموظفين. وأود أيضا أن أشدد على أن عددا من قضاة المحكمة في إجازة من سلطاتهم القضائية الوطنية. وقد تم منح فترات تلك الإجازاتة لهم على أساس فترة خدمتهم التي اعتمدها مجلس الأمن. ومن المهم أن يكون بوسع السلطات القضائية الوطنية والقضاة أنفسهم التخطيط بناء على توقعات منطقية للفترات التي ستستغرقها المحاكمات الابتدائية ومحاكمات الاستئناف. وسأكون في غاية الامتنان للمجلس لنظره في طلب التمديد الذي تقدمت به المحكمة والذي سيساعد بدرجة كبيرة على الانتهاء من تحقيق استراتيجية الإنجاز التي وضعها المجلس. وبالنظر إلى أن فترات الخدمة الحالية للقضاة ستنتهي بنهاية هذا الشهر فإني سأغدو ممتنا كل الامتنان للمجلس بأن ينظر في هذه المسألة على جناح السرعة.

أود العودة إلى تقريري عن عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية التي بدأت عملياتها في فرع أروشا في ١ تموز/يوليه في امتثال كامل للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

على الرغم من قصر الفترة الفاصلة بين تعيين رؤساء الآلية وافتتاح الفرع الأول لها، فإن الآلية تعمل بصورة كاملة. فقد بدأت الآلية بإصدار الأوامر والقرارات في المجالات التي تقع ضمن اختصاصها. وقد تولت عملية مؤازرة الشهود وتوفير الحماية لأولئك الشهود الذين شهدوا في القضايا التي فرغت منها المحكمة الجنائية لرواندا، وتولت المسؤولية عن إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهي منهمكة في رصد القضايا التي نقلت من محكمة رواندا إلى السلطات القضائية الوطنية لإجراء المحاكمة. وتعمل أيضا بنشاط على تقديم المساعدة للدول لإجراء التحقيقات والمحاكمات المحلية.

تم اعتماد النظام الداخلي ونظام الأدلة، وأُعلن الإعلان عن التوجيهات الخاصة بممارسة المحكمة وتم إنشاء قنوات الاتصالات والتعاون بين الآلية، من جهة، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من الجهة الأخرى. وتعتمد الآلية حاليا على الآليات التي سبقتها في الحصول على طائفة واسعة من الخدمات الإدارية وغير ذلك من خدمات الدعم، غير أن بوسعي أن أؤكد للمجلس بأن الآلية ستكون مستعدة لتولي تلك المهام وستكون مكتفية ذاتيا بالكامل عندما يُطلب إليها القيام بذلك.

إن التحضيرات تجري على قدم وساق للبدء بفرع الآلية في لاهاي. وقد بدأنا النظر في التحديات الإضافية التي قد ترثها الآلية عند الإغلاق النهائي لمحكمتي رواندا ويوغسلافيا السابقة، بما في ذلك المسألة قضية الحيوية المتمثلة في ضمان ترحيل الأشخاص الذين برأهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، إن لم يتم في الأثناء التوصل إلى حل لهافي

الأثناء. وخلاصة القول، أن الآلية منخرطة بعمق فعلا في الوفاء بولايتها.

ومن دواعي شرفي العميق أنه تم تعييني رئيسا لهذه المؤسسة الجديدة. فالآلية توفر فرصة فريدة للمشاركة في بناء مؤسسة جنائية دولية من الصفر. أما وقد اضطلعت بهذا العمل فإنني أهتدي بما لدي من خبرات اكتسبتها في فترة تزيد عن عقد من الزمن في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وبما يسديه إلي من مشورة رئيس قلم الآلية وفريق من الموظفين الموهوبين والملتزمين. بيد أنني أهتدي أيضا بإدراك كثيرا لما ينظر إليه كثيرا بوصفه من جوانب القصور في العدالة الجنائية الدولية، أي أن المحاكمات الدولية يمكن أن تكون بطيئة ومكلفة. لذلك في معرض الإشراف على إنشاء الآلية وعملياتها، أرى أنه تقع على عاتقي مسؤولية خاصة لأبين للمجتمع الدولي وفي الإشراف على إنشاء الآلية وعملياتها أشعر لذلك بمسؤولية خاصة أمام المجتمع الدولي مؤداها بأن العدالة والكفاءة ليس مفهومين يستبعد أحدهما الآخر حصريين بصورة متبادلة. إن استدامة وجعل العدالة الجنائية الدولية مستدامة في المدى البعيد أمر يتوقف بدرجة كبيرة على إثبات أنها مسألة يمكن أن تكون كفؤة وفعالة ومسألة وبمقدور عليها بالنسبة للمجتمع الدولي إحرازها.

إن الرؤساء الآخرون الآخرين للآلية وأنا وموظفي الآلية ملتزمين بجعل الآلية مؤسسة نموذجية. وهذا النهج يتجلى في الكثير مما أنجزناه حتى الآن. على سبيل المثال، طلبت في الربيع الماضي من القضاة العاملين في الآلية التعاون في ضمان الاعتماد الكفؤء للنظام الداخلي وذلك عن طريق الاتصالات الالكترونية، وبذلك يتم تحاشي التأخيرات والحاجة إلى عقد جلسة عامة مكلفة. ولأسباب مماثلة، قمت بتعيين صديقي وزميلي الرئيس فاغن يونسن من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصفة قاضا متفرغا في فرع أروشا التابع للآلية.في الآلية في فرع أروشا.

ونظرا لأن رئيس المحكمة يونسن مهمة مزدوجة، بصفته قاضيا في كلتا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية، فانه يسخر خبرته الكبيرة بالفعل وفهمه لمعالجة المسائل المعروضة عليه. وإضافة إلى ذلك، فهو يضطلع بأعماله للآلية بدون أي تكلفة لتلك المؤسسة.

وأخيرا، ولمساعدة القضاة في النظر في طعن السيد مونياروغاراما في حكم يحيل قضيته إلى رواندا، اخترت قضاة الآلية الذي يعملون بالفعل قضاة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بغية الاستفادة من خبرتهم ولتجنب تحمل الآلية لتكاليف لا داعي لها. وأتوقع – بقدر الإمكان – اتخاذ نهج مماثل في تكليف هيئة المحكمة بالاستماع لأي طعن قد ينجم من الحكم الابتدائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في قضية نغيراباتواري، المتوقع أن يصدر قريبا. وسيكون ذلك الاستئناف الأول لحكم تصدره الآلية.

وفي ما يتعلق بالطعون، أشير إلى أن جميع الإخطارات بالاستئناف لأحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التي تقدم لدى افتتاح فرع الآلية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ أو بعد ذلك ستقع في نطاق اختصاص الآلية. وبالتالي يمكننا أن نتوقع أن أي طعون في القضايا المتعلقة بشيسيلي، وكارادزيتش، وهادزيتش وملاديتش، ستنظر أمام الآلية. ومع ذلك، ستواصل دائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة العمل في هذا الأثناء، سماع الطعون في القضايا التي قدمت فيها الإخطارات بالاستئناف قبيل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ويحتمل أن تشمل الطعون في القضايا المتعلقة بستانيشيتش وسيماتوفيتش، وهاراديناي وآخرين، وتولمير، وستانيسيتش وزوبليانين، وبرليتش وآخرين. ومن

المتوقع استكمال أي طعون في القضايا المتعلقة بستانيسيتش وسيماتوفيتش وهاراديناي وآخرين بنهاية عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تستكمل الطعون في قضيتي تولمير، وستانيسيتش وزوبليانين في أوائل عام ٢٠١٥ والطعن في قضية برليتش وآخرين في أواخر عام ٢٠١٦. وتلك حالة أحيط بها مجلس الأمن علما في السابق.

وبالرغم من أن نصيب الأسد في الأعمال القضائية للآلية سيكون النظر في الطعون، فان الآلية مع ذلك ستكون مستعدة للنظر في محاكمة الفارين الثلاثة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم ولا تزال قضاياهم في نطاق اختصاص الآلية وهم: السادة فيليسيان كابوغا وأوغسطين بيزيمانا وبروتايس مبيرانيا. ويأتي إلقاء القبض على هؤلاء المتهمين الثلاثة الفارين ومحاكمتهم في صدارة أولويات الآلية. وأناشد أعضاء المجلس، على وجه الخصوص، أن يكونوا مثالا يحتذى في القيادة بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لأعضاء المجلس على دعمهم للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وللآلية، وأناشد أعضاء المجلس التأمل في انجازات الأولى والإمكانية المحتملة للأخرى. وأحدثت المحكمة بالفعل تأثيرا عميقا على مشهد العدالة الجنائية الدولية، وتحظى الآلية بإمكانية الاستفادة من انجازات سابقاتها بإنشاء مؤسسة نموذجية تكون فعالة وكفؤة وتمثل الالتزام القوي للمجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب. وأتطلع إلى العمل معكم لتحويل تلك الإمكانية إلى واقع.

الرئيس: أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي يونسن.

القاضي يونسن (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم التهنئة للممثل الدائم للمغرب، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن في كانون الثاني/ديسمبر، فضلا عن ممثلي الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ على انتخاب دولهم أعضاء في مجلس الأمن اعتبارا من بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأتمنى لهم كل النجاح في فترات ولايتهم. كما أود أن أشكر ممثلي ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند على خدمة دولهم في مجلس الأمن وهي تقترب من انتهاء فترة عملها وان أعرب عن تقدير المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بأكملها لجميع حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن على دعمها المستمر إذ نقترب اليوم أكثر من أي وقت مضى من استكمال أعمالنا.

ويسعدني أن ابلغ بان الانتقال من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى فرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يجري الآن على قدم وساق ويحرز تقدما وفقا لما هو مخطط له منذ افتتاح الآلية في ١ تموز/يوليه. وبنقل جميع المهام القضائية تقريبا إلى الآلية والاستكمال الوشيك للمحاكمة النهائية للقضية المتعلقة بالإبادة الجماعية التي تنظر فيها المحكمة، فان الجهود الإدارية تبذل بشكل متزايد في تقليص المحكمة وتقديم الدعم اللازم للآلية من أجل أن تواصل إحراز التقدم نحو تولي المهام المتبقية للمحكمة بصورة كاملة لدى إغلاق المحكمة. وفي الأشهر المقبلة، ستتمثل التحديات الكبرى في مواصلة نقل المهام المتبقية إلى الآلية وإعداد المحفوظات للتسليم في خضم الرحيل المستمر للموظفين الرئيسيين قبيل الإلغاء المزمع لوظائفهم.

وواصلت المحكمة التركيز على تقليص عبء العمل القضائي، بعد أن أحالت ثلاث قضايا إضافية إلى رواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي من ١٢ أيار/مايو إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقلصت تلك الإحالات عبء عمل المحكمة إلى حكم ابتدائي واحد وساعدتنا على أن نظل في المسار الصحيح نحو بلوغ أهداف إستراتيجية انجاز المحاكمات

الحالية من أجل إغلاق المحكمة في الوقت المناسب. ولا تنتظر الاستنتاجات النهائية سوى طلب إحالة واحد، وهو قضية موناغيشاري. وحكم الدائرة الابتدائية بإحالة تلك القضية إلى رواندا قيد الاستئناف حاليا، مع توقع إصدار قرار في المسألة في أوائل عام ٢٠١٣.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اصدر حكمان ابتدائيان في قضيتي نزابونيمانا ونيزيبيمانا. وكانت محاكمة نيزيبيمانا أسرع محاكمة بالنسبة لحجمها، مما اظهر بشكل إضافي أن الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة في الأعوام الأخيرة أحدثت آثارا ايجابية، لا سيما في المحاكمات التي تشمل كل واحدة منها متهما واحدا. واصدر حكم في قضية استئناف واحدة هي قضية غاتيتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مما أشار كما كان متوقعا إلى استكمال أربعة أحكام في قضايا استئناف متعلقة بأربعة أشخاص في عام ٢٠١٢.

وبالرغم من استمرار الرحيل السابق لأوانه للموظفين في الدوائر، مقترنا بالدعوى غير المتوقعة التي تتحدى قدرة أفرقة صياغة الأحكام والمحاكمات على استكمال أعمالها في الوقت المحدد، تحققت جميع التوقعات لأعمال المحاكمات الابتدائية والاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير وسيصدر الحكم النهائي في المحاكمة المتعلقة بالإبادة الجماعية في قضية موناغيشاري في هذا الشهر تمشيا مع التوقع الوارد في تقريرنا الأخير. وسيشير إصدار الحكم في قضية نغيراباتواري، المقرر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى نهاية الأعمال الموضوعية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وما لم ينقض قرار إحالة قضية موناغيشاري إلى رواندا في مرحلة الاستئناف أو تنفذ اعتقالات في قضيتي انتهاك حرمة المحكمة أو الإدلاء بشهادة زور، اللتين لن تعرضا على الآلية، لن يتبقى للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سوى استكمال النظر في الطعون المعلقة. ولا يزال من المتوقع أن تستكمل الطعون المتبقية بنهاية عام ٢٠١٤، ومن المقرر إصدار أحكام في ثلاثة طعون تتعلق بسبعة أشخاص بنهاية عام ٢١٠٣ وفي الطعون الأربعة النهائية المتعلقة بعشرة أشخاص بنهاية عام ٢٠١٤.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للمجلس لاتخاذه القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢)، والذي سمح لي، بصفتي الرئيس، وكذلك لقضاة الدائرة الابتدائية في قضية نغيراباتواري، بالخدمة لما بعد انتهاء فترة عملنا من أجل استكمال ما تبقى من عملنا. وقد ساعد اتخاذ إجراءات سريعة بشأن هذا الطلب على ضمان أن تواصل المحكمة تحقيق أهداف استراتيجيتها للإنجاز.

وكما توقعت في تقريري السابق (انظر S/2012/349)، فقد ترك جميع قضاة الدائرة الابتدائية الآخرين مناصبهم قبل ٣٠ حزيران/يونيه، باستثناء القاضي بختيار توزمحمدوف، الذي نقل إلى دائرة الاستئناف لزيادة تعزيز الطاقم الكامل من القضاة الذين يعملون من أجل الانتهاء من الطعون المتبقية في الوقت المناسب. ومن المتوقع أن يترك اثنان من القضاة الثلاثة في الهيئة التي تنظر في قضية نغيراباتواري منصبيهما بمجرد صدور حكم الدائرة الابتدائية المكتوب ويُنتظر نقل القاضي الثالث، القاضي سيكولي، إلى دائرة الاستئناف في ذلك الوقت.

وقد تقدمت مؤخرا بطلب لتمديد فترة عمل قضاة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى نهاية عام ٢٠١٤ أو لحين الانتهاء من القضايا التي جرى أو سيجري تكليفهم بها، أيهما أقرب. وقدم رئيس المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة طلبا مماثلا بخصوص قضاة الاستئناف في المحكمة الذين يعملون أيضا في دائرة الاستئناف في محكمة رواندا. ويستند طلب محكمة رواندا إلى الانتهاء المتوقع من نظرنا في دعاوى الاستئناف، والذي لا يزال في مساره على الرغم من التأخيرات في الترجمة وفي تعيين موظفي الدعم

القضائي الإضافيين اللازمين للتعامل مع زيادة عبء العمل في دائرة الاستئناف. وتمديد فترة عمل هؤلاء القضاة، وكذلك فترة عمل قضاة الاستئناف في محكمة يوغوسلافيا، أمر لا بد منه للانتهاء من عملنا المتبقي في الوقت المناسب.

أتحول، بعد ذلك، إلى التوظيف. فلا يزال تعيين الموظفين واستبقائهم وانتهاء خدمتهم يشكل تحديا فيما نمضي قدما في عملية الإنجاز. وعندما يلزم استقدام موظفين، ما زالت المحكمة تواجه صعوبة في اجتذاب مرشحين ذوي مؤهلات مناسبة، نظرا لمحدودية الأمن التعاقدي الذي يمكننا توفيره، بوصفنا مؤسسة تنتهي من عملها. ولا تزال محكمة رواندا تواجه صعوبات في استبقاء الموظفين ذوي الخبرة، وذلك بسبب عدم وجود حوافز مالية للبقاء في المحكمة لإنجاز أعمالهم وقلة احتمالات الترقية. ولذلك، فإن الكثير من الموظفين يتركون المحكمة لقبول عروض عمل في أماكن أخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. ومن المهم للغاية أن نعمل على استبقاء الموظفين اللازمين حتى انتهاء العقود تمشيا مع خطط تقليص عدد الموظفين في الفترة المتبقية، حتى يتسنى لنا إنجاز جميع الأعمال الضرورية في حدود التوقعات الحالية.

وعملية تقليص عدد الموظفين تمضي على قدم وساق، حيث من المتوقع أن نخفض بحلول نهاية عام ٢٠١٣ ما مجموعه أكثر من ثلث المستويات المأذون بها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. غير أن ضمان عدالة وشفافية عملية صنع القرار في ما يتعلق بتقليص الوظائف يشكل ضغوطا إضافية على مديري البرنامج. وبالتالي، فإنهم مطالبون بتنفيذ عمليات لاستبقاء الموظفين بالإضافة إلى عبء عملهم العادي. وعلاوة على ذلك، فإن عبء عملهم قد زاد بالفعل بسبب خطط إعادة الهيكلة التي تستلزم أن يؤدي جميع الموظفين المستبقين مجموعة متزايدة من المهام.

وأعرب مرة أخرى عن امتنان المحكمة لإدارة الشؤون الإدارية، وخاصة مكتب المراقب المالي وإدارة الموارد البشرية، والتي تواصل تقديم الدعم للمحكمة لاستكشاف واعتماد تدابير إضافية واستراتيجية مشتركة للتصدي لتحديات تقليص عدد الموظفين وانتهاء مدة خدمتهم. ولا بد لي من الإشادة أيضا بقسم الموارد البشرية والتخطيط في المحكمة، والذي يواصل إعداد الموظفين للانتقال إلى وظائف أخرى بعد المحكمة وسط تزايد عبء العمل بالفعل في هذا القسم نظرا للأنشطة المرتبطة باستبقاء الموظفين وانتهاء مدة خدمتهم.

أتحول الآن إلى المشكلة المستمرة المتمثلة في نقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة. وأنا ثالث رئيس لمحكمة رواندا يدعو المجلس إلى المساعدة في حل مشكلتنا الخطيرة لإيجاد بلدان تستقبل الأشخاص المبرئين. ومع قرب الانتهاء من أنشطة المحاكمات الجارية، لا أزال أرى أن أحد أحجار الزاوية لرئاستي يتمثل في أنه ينبغي لي تعزيز دوري في تلك الجهود. وسأواصل استخدام طاقتي على نحو متزايد لإقناع الدول الأعضاء بالمساعدة في النقل.

هناك خمسة أشخاص بُرئت ساحتهم ما زالوا موجودين في البيوت الآمنة في أروشا تحت حماية المحكمة، وأحدهم يقيم في أروشا منذ أكثر من ست سنوات منذ تأكيد دائرة الاستئناف لبراءته. وتعتبر إعادة توطين الأشخاص المبرئين مظهرا أساسيا لسيادة القانون، ومحكمة رواندا تشعر بقلق عميق إزاء عواقب عدم الوفاء بذلك الالتزام وترك النقل لآلية تصريف الأعمال المتبقية. ومن ثم، سأواصل دعوة جميع أعضاء هذا المجلس إلى القيام بدورهم في المساعدة على ضمان أن ندعم هذا الحق الأساسي لأي شخص في أن يعيش حياته بحرية بعد تبرئته من قبل محكمة دولية.

سأقدم الآن مزيدا من التفاصيل عن الانتقال إلى فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في أروشا. وكما ذُكر سابقا، فقد

تم تدشين فرع أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ بالنقل الفوري لمعظم المهام القضائية وتلك ذات الصلة بالادعاء من المحكمة إلى الآلية. وأي طعون مقدمة بعد ٣٠ حزيران/يونيه هي الآن مسؤولية الآلية. ويشمل ذلك أي طعون قد تقدم بعد صدور الحكم في قضية نغيراباتواري في وقت لاحق من هذا الشهر.

والمهمة القضائية المتمثلة في رصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية هي الآن أيضا مسؤولية الآلية. ومع ذلك، فإنني أواصل أنا ورئيس قلم محكمة رواندا الإشراف على إدارة رصد قضية أوينكيندي التي ينتظر صدور الحكم فيها بالفعل في رواندا بالتشاور الوثيق مع الآلية. وتقدم محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة حاليا الدعم الإداري للآلية، وهناك خطط للحد من الاعتماد فرع أروشا للآلية على المحكمتين في موعد غايته بداية عام ٢٠١٤، أو قبل ذلك إن أمكن.

وبخصوص إعداد محفوظات محكمة رواندا لوضعها تحت عهدة الآلية، فقد تم إحراز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، صدرت نشرة أمين العام بشأن حساسية المعلومات والوصول إلى سجلات المحكمتين والتعامل معها (ST/SGB/2012/3)، وتمت الموافقة على جدول المحكمة الزمني للاستبقاء في آب/أغسطس. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، ستكون المحكمة في وضع يمكنها من نقل ٢٥ في المائة من سجلاتها الورقية إلى عهدة الآلية. وستبدأ عملية التسليم الفعلي لهذه السجلات بمجرد الانتهاء من أعمال التجديد في مستودع السجلات. والموعد المستهدف لاستكمال عملية تسليم المحفوظات هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن نقل السجلات التي لا تزال قيد الاستخدام النشط لدعم مهام محكمة رواندا إلى عهدة الآلية إلى أن تسلم المحكمة رسميا المسؤولية عن المهام ذات الصلة.

وبينما ينتهي عمل المحكمة، فإنها تسعى بنشاط متجدد لاستمرار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق العدالة في رواندا وبناء السلام المستدام في المنطقة. وأنشطة المحكمة الموجهة نحو تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية وبناء القدرات لا تزال قوية، بحيث يمكن للمحكمة أن تصبح مثالا لإنشاء وكذلك إغلاق مؤسسة قانونية دولية. والدول الأعضاء والموظفون في المحكمة لا غنى عنهم في تقديم الدعم والعمل الجاد اللازم لأن تصبح محكمة رواندا محكمة لا تكتفي بتحدي الإفلات من العقاب، وإنما تضيف أيضا بعدا جديدا للقانون الدولي.

وبعد قرابة عقدين من العمل، ستصدر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قريبا الحكم في آخر محاكمة للإبادة الجماعية تنظر فيها، إيذانا بانتهاء عملنا في ما يتعلق بمحاكمة ٩٣ شخصا أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام.

وقد اتهم ٩٣ رجلا وامرأة، وجهت لهم المحكمة لوائح اتهام، بالتخطيط لأكثر حملات القتل المستهدف وحشية وفعالية للمدنيين وتنفيذها، والتي لم يشهد العالم مثيلا لها من قبل. ورغم أن المحكمة لم تتمكن من إلقاء القبض على كل المتهمين، تم من خلال إحالة ست قضايا فارين إلى رواندا، وإسناد مسؤولية البحث عن الثلاثة الفارين من ذوي الرتب العالية الباقين إلى الآلية، مواصلة التصدي للإفلات من العقاب بدون هوادة. أوضح المجتمع الدولي ورواندا من خلال جهودهما المكثفة المستمرة، المبذولة فيما يخص البحث عن المتهمين، أنه رغم قرب إغلاق المحكمة، فلن يفلت باقي المشتبه بهم الذين لا يزالون متهمين ببعض الجرائم الشنيعة التي عرفتها البشرية، من قبضة العدالة.

وشهد عالم القضاء الجنائي الدولي تطورا هائلا، خلال الـ ١٨ سنة الماضية، منذ أن بدأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عملها. وخلال تلك الفترة القصيرة، شهدنا إنشاء

محاكم مختلطة يمكن فيها للدول الاضطلاع بدور أكثر نشاطا، فيما يخص الملاحقة القضائية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت على أراضيها، إلى جانب إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، تضطلع بمحاكمة جميع مقترفي أكثر الجرائم بشاعة والتي هي مصدر قلق للمجتمع الدولي، وتحقيق تقدم كبير في التشريعات الوطنية، يمكّن الدول من الملاحقة القضائية للجرائم التي لم تكن قادرة لوحدها، على القيام بها من قبل.

وحيث أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد أصبحت أول محكمة مخصصة استكملت محاكماتها، فلدينا ثقة بأن هذا المجلس بإنشائه آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، سيواصل العمل الهام الذي بدأته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويزيد من تطور القضاء الجنائي العالمي. وقد كان ولا يزال شرف وامتياز بالنسبة لي المشاركة في هذه المرحلة الهامة من التاريخ، كما كان شرفا كبيرا بالنسبة لي أيضا مخاطبة المجلس اليوم.

الرئيس: أشكر القاضي يونسن على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد برميرتز.

السيد برميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم،سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس، بشأن التقدم الذي أحرزناه فيما يتعلق باستكمال ولايتنا.

لقد تم تحقيق هدف رئيسي خلال الفترة الماضية المشمولة بالتقرير، من خلال الشروع في إجراءات المحاكمة الأخيرة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ في قضية هادزيتش. وغوران هادزيتش متهم بارتكاب بعض الجرائم الأولى خلال عام ١٩٩١، خلال الصراع الذي شهدته يوغوسلافيا السابقة. وقد ساهم التحضير المكثف الذي سبق المحاكمة، وإطلاع هيئة الدفاع على حيثيات القضية في الوقت المناسب، في التعجيل بالمحاكمة حتى الآن. ويتوقع الإدعاء العام حاليا، الانتهاء من مرافعاته، في بداية صيف عام ٢٠١٣.

كما تم إحراز تقدم هام أيضا فيما يخص محاكماتنا الثلاث المتبقية. وجرى إحراز تقدم مطرد في محاكمة راتكو ملاديتش منذ بداية الادعاء العام في توجيه التهم وعرض الأدلة، خلال شهر تموز/يوليه. واتبع الادعاء استراتيجيات لتقديم الأدلة على نحو فعال، وستنتهي مرافعات الإدعاء بوتيرتها الحالية أيضا في تموز/يوليه ٢٠١٣.و انتقلت محاكمة كارادزيتش من مرحلة الاستماع إلى مرافعة الادعاء، إلى سماع مرافعة هيئة الدفاع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ختام مرافعة الادعاء، طلب المتهم من الدائرة الابتدائية الحكم ببطلان الدعوى الجنائية. لكن الدائرة الابتدائية، رفضت طلبه، فيما يتعلق بجميع أوجه الاتهام، باستثناء التهمة المتعلقة بارتكاب إبادة جماعية في بلديات في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢. وطعن الطرفان في الحكم، وقدما دفوعاتهما، وهما ينتظران حكم دائرة الاستئناف.

وسيجري اختتام محاكمة ستانيتش وسيتاموفتش في نهاية العام، مع تقديم الطرفين مرافعاتهما الختامية.

وبما أنه قد جرى الانتهاء من جميع باقي المحاكمات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تستعد شعبة الاستئناف لمواجهة الزيادة الكبيرة المتوقعة في قضايا الاستئناف. وبحلول نهاية هذا العام، سيصدر حكم واحد، ومن المتوقع النطق بثلاثة أحكام في حق العديد من المتهمين في وقت مبكر من عام ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شعبة الاستئناف بالإضافة إلى نظرها في قضايا الاستئناف، مساعدة كبيرة للشعبة الابتدائية، التي يتقلص حجمها جراء الإلغاء التدريجي لمناصب العمل فيها.

ولا يزال التعاون اليومي المقدم من جانب دول يوغوسلافيا السابقة، لمكتب المدعي العام، حاسما من أجل الانتهاء الناجح

من النظر في قضايا المحاكمات الابتدائية وقضايا الاستئناف المتبقية. وتواصل كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك الاستجابة لطلباتنا للمساعدة في الوقت المناسب، واستجابت تماما لتوقعاتنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال رحلتي الأخيرة إلى صربيا التي قمت بها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، أكدت لي الحكومة الجديدة بأنها ستحافظ على المستوى الإيجابي السابق من التعاون.

ومنذ تقريرنا الأخير (S/2011/473)، كثفت صربيا أيضا من جهودها الخاصة بالتحقيق في شبكات الدعم المسؤولة عن مساعدة الفارين من مذكرات اعتقال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بمن في ذلك ملاديتش وهادزيتش، على الهروب من وجه العدالة كل هذه السنوات.

وسيشهد التعاون بين صربيا والبوسنة والهرسك، قريبا أيضا اتخاذ خطوة إيجابية إلى الأمام. فقد تمت إزالة الحواجز القانونية التي تعترض البروتوكول المرتبط بالتعاون بين مكتبي الادعاء، فيما يخص تبادل الأدلة والمعلومات بشأن قضايا جرائم الحرب، وستوقع صربيا والبوسنة والهرسك على البروتوكول في المستقبل القريب. وإذا ما نفذ بشكل فعال، فسيقدم حلولا عملية فيما يخص تحسين القدرة على إجراء التحقيقات، وتعزيز التفاعل العملي بين مكتبي الادعاء. إننا نرحب بذلك التطور الأخير، ونشجع الطرفين على توقيع البروتوكول دون المزيد من التأخير.

وسيقاس نجاح المحكمة، في نهاية المطاف، بنجاح انتقالنا من عملنا الحالي إلى الملاحقات القضائية لجرائم الحرب على المستوى الوطني. وللأسف، لا تزال السلطات الوطنية تواجه صعوبات فيما يخص محاكمة قضايا جرائم الحرب، وخاصة في البوسنة والهرسك. بالإضافة إلى مواد التحقيق التي نقلها مكتبي، لدى البوسنة والهرسك مئات القضايا المتراكمة، ولا يتوقع وفاؤها بالمواعيد النهائية لاستراتيجية جرائم الحرب المحددة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. ويتمثل أحد المشاكل الأخرى في القدرة المحدودة ليس فقط لمحاكم الدولة، ولكن أيضا محاكم الكيانات، التي تضطلع أكثر فأكثر بمسؤولية النظر في تلك القضايا. ويجب اتخاذ تدابير شاملة لمعالجة الحالة.

ومن أجل المساعدة فيما يخص إيجاد الحلول، أولينا اهتماما كبيرا لبناء قدرات في المنطقة، تمكن من إجراء المحاكمات في قضايا جرائم الحرب. ونواصل متابعة استراتيجياتنا القائمة منذ أمد طويل، والمتعلقة بنقل الخبرات إلى المحاكم الوطنية، بما في ذلك من خلال فريق الانتقال، وإدماج مدعين عامين معنيين بالاتصال في مكتبنا. كما نواصل أيضا دعم عمل شركائنا الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بتدريب المدعين العامين في المنطقة.

ويقترب بسرعة بدء عمل فرع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. ويركز مكتبي اهتمامه بشكل متزايد على تعزيز الانتقال السلس إلى الآلية، وفيما يخص مسائل الموارد البشرية، فإننا ندعم إلى حد كبير زميلنا المدعي العام جالو.

ولم أرد أن أختتم من دون الإشارة إلى الحكمين الصادرين مؤخرا في قضيتي غوتوفينا وماركاش، وهاراديناج وبلاج وبراهيماج، اللذين نجم عنهما عدد من ردود الفعل بشأن قدرة المحكمة على تعزيز العدالة في يوغوسلافيا السابقة. وبينما تختلف الحيثيات الكامنة وراء حكمي التبرئة في القضيتين اختلافا كبيرا، لا يجب أن يكون ثمة شك في توثيق جرائم خطيرة خلال إجراءات المحاكمة. ولضحايا تلك الجرائم الحق في رفع قضايا أمام القضاء. ولذلك، فإنني أشجع السلطات الوطنية في المنطقة على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب، ضمن حدود ولاياتها القضائية، بما في ذلك من خلال

زيادة التعاون الإقليمي. وأؤكد لتلك السلطات بأن مكتبي سيوفر الدعم، من أجل تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس: أشكر المدعي العام برميرتز على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جالو.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا إحاطة المجلس علما مرة أخرى، بشأن التقدم المحرز فيما يخص استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعرض التقرير الأول بشأن عمل مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، عليكم.

وانتهت مرحلة المحاكمات، بالنسبة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، باستثناء النطق بالحكم في قضية أوغسطين نغيراباتواري، المقرر أن يتم في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستنتهي بذلك مرحلة المحاكمات فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وعلى نفس المنوال، فقد انتهت كل الأنشطة المتصلة بالمحاكمات، بما في ذلك تحديث ملفات الفارين، وإجراءات حفظ الأدلة فيما يتعلق بالفارين الثلاثة من المرتبة العليا، والدعاوى المقامة بشأن إحالات بعض الحالات إلى الولايات القضائية الوطنية، فيما عدا قضية المدعي العام ضد بينار مونياغيشاري، حيث يوجد استئناف لم يبت فيه بعد ضد قرار دائرة الإحالات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإحالة قضيته إلى رواندا لمحاكمته فيها.

وتركيزنا في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الأشهر الستة الماضية، وكذلك في الأشهر التالية، ينصب على النظر في الطعون واستكمالها، وإعداد ملفات المكتب للحفظ وتسليمها لآلية تصريف الأعمال المتبقية، واستكمال الأمور المتعلقة بالإرث والأعمال المتبقية والإغلاق، إلى جانب تقديم الدعم لمكتب المدعي العام لفرع أروشا التابع للآلية.

وانتهاء المحاكمات أدى إلى زيادة كبيرة في عبء العمل في طلبات الاستئناف في مكتب المدعي العام، وننظر حالياً في ٣١ استئنافاً من ٩ قضايا. ومع ذلك، نتوقع الانتهاء في حينه من عبء العمل الاستئنافي هذا بحلول عام ٢٠١٤، في الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز لمحكمة رواندا الذي حدده مجلس الأمن.

وإعداد سجلات مكتب المدعي العام للحفظ من قبل آلية تصريف الأعمال المتبقية أحرز تقدماً في الأشهر القليلة الماضية، وتلقى دعماً نرحب به بتعميم نشرة الأمين العام بشأن معايير حفظ ملفات المحكمتين واستبقائها (ST/SGB/2012/3). وتفسح النشرة الطريق أمام التصنيفات الأمنية للسجلات المختلفة التي يحتفظ بها مكتب المدعي العام والأجهزة الأخرى التابعة للمحكمة. وفي تموز/يوليه من هذا العام، وإثر بدء عمليات فرع أروشا، تمكنت من تسليم مسجل الآلية سجلات مكتب المدعي العام لحوالي ٢٧ قضية لاستبقائها في ملفات الآلية. وسيجرى تسليم سجلات محكمة رواندا المتبقية للآلية بمجرد تنظيفها وتصنيفها وتحزيمها على النحو الواجب توطئة لتخزينها بطريقة آمنة، وعندما تنتفي حاجة محكمة رواندا إليها كسجلات عمل.

وهذه السجلات والملفات تشكل إرثاً مهماً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحاكم الأخرى لصالح أجيال المستقبل من الباحثين والمؤرخين والمحامين والقضاة، إلى جانب المجتمعات التي تأثرت بشكل مباشر جراء الحالات قيد ولايتنا. وهناك أيضاً عدد من مشاريع الإرث الهامة الأخرى التي تعمل عليها محكمة رواندا والتي نخطط للانتهاء منها قبل انتهاء ولاية المحكمة.

وفي عام ٢٠٠٦، وفي أول ندوة لهما في أروشا، أكد المدعيان العامان للمحكمتين الدوليتين أن تركة المحكمتين لا تكمن في فقههما والاجتهادات المتاحة للجميع بالفعل فحسب، بل وفي الممارسات التي طورتها مكاتب المدعين العامين المختلفة خلال عملياتها، وقررا تطبيق مشروع بأفضل الممارسات يوثق الدروس المستفادة – الدروس المستقاة من النجاحات والتحديات – في التحقيق والمقاضاة في الجرائم الجماعية. ويسرني أن أعلن أنه بدعم مالي من حكومة كندا، تمكن المدعون العامون لمحكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، والمحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة للبنان والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من المحاكم، من الانتهاء من إعداد خلاصة وافية مشتركة للدروس المستفادة من التحقيق والمحاكمات في الجرائم الدولية وأصدروا تلك الخلاصة الوافية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، خلال المؤتمر السنوي للرابطة الدولية للمدعين العامين. وهذه الخلاصة متاحة للمدعين العامين الدوليين والوطنيين، ونأمل أن توفر بعض الإرشادات بشأن بعض الجوانب العويصة الكثيرة المتصلة بالتحقيق والمحاكمة في الجرائم الجماعية.

وسيستمر العمل بشأن مشاريع الإرث من هذا النوع بصورة مشتركة بين المدعين العامين للمحاكم المختلفة والمحاكم الفردية. ومكتب المدعي العام لمحكمة رواندا أحرز تقدماً كبيراً بالفعل في تنفيذ عدد من المشاريع من منظور أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بما في ذلك تعقب الفارين والقبض عليهم وتسجيل مسار الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ على أساس الحقائق التي أثبتتها العملية القضائية لمحكمة رواندا، إلى جانب التحديات التي تنطوي عليها إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية للمحاكمة.

والمشروع الأخير يستهدف تسليط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجه في العثور على محاكم وطنية قادرة ومستعدة للتعامل مع الإحالات وإجراءات إصلاح القوانين وبناء القدرات التي يتعين اتخاذها في بعض المحاكم الوطنية بالتعاون مع محكمة رواندا، في جملة أمور، بغية تمكين الدول المعنية من التأهل قانوناً لاستقبال تلك القضايا. ونأمل أن يوفر المشروع دروساً مفيدة بشأن الشراكة بين الولايات القضائية الوطنية والدولية وتطبيق مبدأ التكاملية، الذي يكتسي تطبيقه على نحو فعال أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل العدالة الجنائية الدولية.

وبالمثل، فقد أعددنا أيضاً كتيبين بالدروس المستفادة بشأن التحقيق والمحاكمة في قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإدارة الضحايا والشهود في جرائم العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وإعداد هذين الكتيبين بات في مراحله الأخيرة الآن، وأخضعا قبل نحو أسبوعين لاستعراض الأقران في حلقة عمل دولية نظمها مكتبي في كيغالي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح، وجماعة شرق أفريقيا وحكومة رواندا – ونحن ممتنون لهم جميعا.

ويستند الدليلان على خبرة محكمة رواندا في هذا المجال تحديداً. وجرائم العنف الجنسي تفشت على نطاق واسع في رواندا إبان الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، وللأسف، فإنها ما زالت تبرز بشكل كبير في الكثير من الصراعات في مختلف أنحاء العالم، لتندرج في عداد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع العالمي في مجال حقوق الإنسان. ونأمل أن تساعد خبراتنا التي سجلناها في هذين الدليلين وفي المناقشات المفيدة للغاية التي تخللت حلقة العمل الولايات القضائية الوطنية والدولية الأخرى على ضمان المساءلة عن هذا النوع من الجرائم.

ونعكف حالياً أيضاً على إعداد تقرير نهائي عن أنشطة المكتب ليكون جاهزاً مع انتهاء ولايتنا. ونتوقع أن يشير إلى ما اضطلعنا به من عمل وما حققناه والتحديات التي واجهتها

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ ولايتها والدروس المستفادة لمستقبل مكافحة الإفلات من العقاب.

إن تخفيض عبء العمل عن مكتبنا سيفضي إلى تقليص حجم المكتب بشكل كبير هذا العام وفي أوائل العام القادم. وستغلق شعبة المقاضاة في أروشا وشعبة التحقيق في كيغالي أبوابهما بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ويفصل موظفوهما من المحكمة. وسيرافق ذلك تخفيضات في قوام موظفي قسم دعم المعلومات والأدلة والمكتب المباشر للمدعي العام وشعبة الاستئناف والمشورة القانونية في مكتب المدعي العام. وستكون تخفيضات الموظفين هذه إضافة إلى فصل الموظفين الذي جرى في وقت سابق، في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وفيما يتجاوز المكتب، سيكون هناك تخفيض كبير أيضاً في موارد الموظفين على مستوى المحكمة. ولجميع موظفينا المفصولين، نود أن نسجل تقديرنا لالتزامهم ومثابرتهم، مما سمح لمحكمة رواندا بإحراز تقدم كبير في الاضطلاع بولايتها وتحقيق العدالة لضحايا مأساة ١٩٩٤.

أنتقل الآن إلى عمليات مكتب المدعي العام لفرع أروشا للألية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية.

أنشئ هذا الفرع في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وظل يعمل منذ ذلك الحين. والعمل مستمر في توظيف الموظفين الأساسيين في مكتب المدعي العام، إذ يوجد على رأس العمل حالياً بالفعل ٨ من أصل ١٤ موظف أساسي. ويشمل مكون طاقم الموظفين حالياً موظفين قانونيين ومحققين مكلفين بالتعقب والتكليفات المتصلة بذلك. ونتوقع أن يستكمل توظيف الطاقم الأساسي خلال الأشهر القليلة القادمة، ونخطط للبدء في القريب العاجل في أوائل العام الجديد في وضع قائمة بالموظفين المخصصين حتى نتمكن من المضي قدماً في المحاكمات بدون تأخير إذا جرت أي اعتقالات جديدة.

وتيسيراً لعمل مكتب المدعي العام للآلية، عينت أيضاً عدداً من أعضاء هيئة موظفي مكتب محكمة رواندا لتولي وظائف مزدوجة بالعمل ضمن آلية تصريف الأعمال المتبقية إلى جانب مهامهم المعتادة في محكمة رواندا.

وأود أن أسجل تقديرنا لرؤساء أقلام وموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وآلية تصريف الأعمال المتبقية على ما قدموه من مساعدة، يسيرت بدء ومواصلة عمليات الآلية، بوجه عام، ومكتب المدعي العام، على وجه الخصوص. وتمكنا أيضا – بالتشاور مع زميلي في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – من الشروع في الاستعدادات لتعيين موظفين لفرع مكتب المدعي العام في لاهاي، كي يتمكن من الشروع في أداء مهامه بطريقة فعالة بحلول ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفقا لتوجيهات مجلس الأمن.

ومنذ ١ تموز/يوليه، ركّز مكتب المدعي العام بفرع الآلية جهوده على تعقّب المتهمين الفارين الثلاثة الرئيسيين – فيليسيان كابوغا، وبروتايس مبيرانيا، وأوغستين بيزيمانا – فضلا عن الخدمات المتعلقة بالاستجابة لطلبات الحصول على المساعدة الأجنبية، ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية بهدف البت فيها، فضلا عن إجراء التحضيرات للمحاكمات مع احتمال اعتقال المتهمين الفارين الثلاثة الرئيسيين. ومنذ ٤ تموز/يوليه، استجاب مكتب المدعي العام للآلية لـ ٢٣ من طلبات تقديم المساعدة من ١١ دولة، بالإضافة إلى استضافة ثلاثة وفود وطنية لدعم التحقيقات أو المحاكمات الجارية على الصعيد الوطني. وكلما ازداد اضطلاع الولايات القضائية الوطنية بنصيبها من المسؤولية فيما يتعلق بالتحقيق مع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الفظائع في رواندا ومحاكمتهم، فإن الجانب المتعلق بعبء عمل الآلية سيتواصل بل سيزداد على الأرجح. وتكتسي الخدمة المقدمة من قبل مكتب المدعي

العام أهمية حاسمة فيما يتعلق بتمكين النظم القضائية الوطنية، علاوة على الدور الفعال الذي تؤديه في مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الجماعية. وينبغي أن يستمر تقديم الدعم إلى تلك الخدمة.

ووفقا لقواعد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد عيّنت بالفعل مراقبين لمراقبة الإجراءات في القضيتين اللتين أحيلتا إلى فرنسا، وفي قضية جون أوينكيندي أيضا التي أحيلت إلى رواندا بغرض البت فيها. وتحرز التحقيقات في القضايا المحالة إلى فرنسا تقدما. ومن المقرر أن تبدأ محاكمة أوينكيندي بعد اكتمال الإجراءات الأولية في المحكمة العليا الرواندية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وسوف أعين أيضا مراقبا في قضية برنار منياغيشاري في أي وقت تؤكد فيه دائرة الاستئناف إحالته، فضلا عن تعيين مراقبين في قضايا المتهمين الفارين الذين تمت إحالتهم إلى رواندا عقب اعتقالهم ونقلهم إلى تلك الولاية القضائية بغرض محاكمتهم.

ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه الآلية يتمثل في تعقّب واعتقال ومحاكمة المتهمين الفارين الثلاثة وفقا لولايتها القضائية. وقد تعزز استعداد مكتب المدعي العام للآلية لإجراء تلك المحاكمات بدرجة كبيرة بموجب المادة ٧١ مكررا، بينما عقدت جلسات حفظ الأدلة بالفعل، في حين اضطلعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمهمة استكمال الملفات بوجه عام. وقد سلّمت تلك الملفات الآن إلى المدعي العام للآلية. غير أنه لا يمكن إجراء المحاكمات في غياب المتهمين، في حين لا يزال يشكل اعتقالهم تحديا رئيسيا للعدالة الدولية.

وقد تكثفت جهود التعقب في الأشهر الستة الماضية، ولا تزال تلك الجهود من صميم أولوياتنا. وفي الوقت نفسه، فإن عملنا في كينيا وزمبابوي، ومع الدول والمنظمات الأخرى في المنطقة لا يزال مستمرا، بل اتسع نطاقه إلى بلدان ومؤسسات أخرى خارج أفريقيا.

وفضلا عن ذلك، فقد أجريت مناقشات مفيدة في أيلول/سبتمبر مع المسؤولين الحكوميين في هراري، زمبابوي، بشأن قضية المتهم الهارب بروتايس مبيرانيا. ويجري الآن التحقيق في أنشطته في زمبابوي من قبل محققي آلية تصريف الأعمال المتبقية، وسلطات إنفاذ القانون في زمبابوي. وتلقيت تأكيدات من المسؤولين في زمبابوي فيما يتعلق بالتزام حكومتهم بالتعاون مع الآلية في البحث عن المتهم الهارب.

ولا ريب أن تعاون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضروري للغاية، ليس لتعقّب واعتقال المتهمين الفارين الثلاثة فحسب، بل أيضا لتعقب واعتقال ثمانية آخرين أحيلت قضاياهم إلى رواندا من أجل محاكمتهم. وبوسعنا – على مستوى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية معاً– تعقّب الفارين، غير أننا لم نخوّل سلطة اعتقالهم. فتلك مسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء وحدها. وعليه، فإن من واجب الدول قانوناً التعاون مع المحكمتين في ذلك الصدد. وبالتالي، ينبغي أن يواصل مجلس الأمن دعوة جميع الدول الأعضاء إلى النهوض بتلك المسؤولية القانونية فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمتين.

ونواصل من جانبنا، جعل التعقّب أولوية قصوى بالنسبة للآلية. وقد استغرقت الآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعض الوقت، قبل نحو أسبوعين، في استعراض الاستراتيجيات الحالية، واستكشاف أساليب جديدة من شأنها أن تساعد الآلية على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك في المهام الصعبة المتمثلة في التعقّب. ونتيجة لذلك، فإنه يجب علينا أن نبحث عن طرق جديدة لتسيير الأمور، ونأمل أن تكون مثمرة حقا.

وبالنسبة للمتهمين الفارين أ فإن الرسالة الواضحة التي نبعث بها إليهم هي أن التعقب لن يتوقف أبداً. فليس هناك جدول زمني محدد لمحاكمتهم على الجرائم المتهمين بارتكابها.

وعليه، فسوف يستمر البحث عنهم إلى أن يعثر عليهم ويُقدمون إلى العدالة، سواء كان ذلك أمام آلية دولية أم أمام ولاية قضائية وطنية ملائمة، بهدف مساءلتهم عن أفعالهم.

الرئيس: أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعييهما العامّين على إحاطاتهم الإعلامية بشأن استراتيجيتي الإنجاز لكلتا المحكمتين. ويود وفد بلدي أيضا أن يشيد بالالتزام الملحوظ الذي أبداه موظفو كلتا المحكمتين لتحقيق أهداف استراتيجيتي الإنجاز.

يمر عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمرحلة حرجة وهما تسعيان إلى إنهاء النظر في القضايا المعروضة عليهما على نحو فعال، في ذات الوقت الذي تعملان فيه على توجيه عملية الانتقال إلى الآلية المتبقية. وننوه بالإنجازات الكبيرة وأوجه التقدم التي حققتهما كلتا المحكمتين بغية الامتثال الكامل لولايتيهما.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فنحن نرحب بقرب موعد انتهاء النظر في جميع القضايا المعروضة على المحكمة – فيما عدا تلك التي تأخر النظر فيها بسبب التأخير في تنفيذ مذكرات الاعتقال – إلى جانب إحالة معظم القضايا التي انتهى النظر فيها إلى الاستئناف. ونحيط علمنا بالقرارات الصادرة عن المحكمتين مؤخرا، ونؤكد احترامنا الكامل لها.

ويسرنا، فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أن المحاكمات تجري وفقا للجدول الزمني المحدد. غير أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار فرار تسعة من المتهمين من العدالة. ولن يكون بوسع محكمة رواندا إنهاء عملها بنجاح إلا إذا تلقت التعاون الفعال من جميع الدول. وندعو جميع الدول، وخاصة الدول في منطقة البحيرات الكبرى، إلى تعزيز تعاونها مع المحكمة، وأن تقدم إليها كل المساعدة اللازمة لاعتقال وتسليم المتهمين الفارين المتبقين. وفضلا عن ذلك، وإذ نقترب الآن من إغلاق المحكمة، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء حقوق الإنسان لأولئك الذين تمت تبرئتهم أو أكملوا مدة عقوبتهم دون أن يعاد توطينهم. ونحث الدول على التعاون مع المحكمة الدولية وتقديم كل ما يلزمها من مساعدة لإعادة توطين أولئك الأشخاص.

ومن جهة، فنحن نرحب بأن كلتا المحكمتين تواصلان اتخاذ جميع التدابير الممكنة لاستكمال الإجراءات على وجه السرعة، مع الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة.

ونرحب أيضاً بالتزامهما بالاضطلاع باستراتيجيتي الإنجاز لديهما، بالرغم من عبء العمل الكبير الواقع عليهما. ولا نزال يساورنا القلق بسبب ما تفيد به التقارير الواردة من كلتا المحكمتين من صعوبة استبقاء الموظفين، وهذه واحدة من العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف إستراتيجية الإنجاز.

ينوه وفد بلدي بالإسهام الكبير لكلتا المحكمتين في العدالة الدولية والمساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة، وفي إعادة إرساء سيادة القانون في يوغسلافيا السابقة ورواندا. إنه لشرف لغواتيمالا أن ترأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية. وفي هذا المنعطف الحاسم، لا نبرح نقدم دعمنا الكامل للمحكمتين ولآلية تصريف الأعمال المتبقية.

كان يوم ١ تموز/يوليه هذا العام يوماً مشهوداً لسببين. أولاً، لأنه صادف الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لقد كانت المحكمتان مصدر إلهام لإنشاء المحكمة الجنائية، إذ نبّهت التقارير عن الفظائع الجماعية إلى الحاجة الملحة لإنشاء محكمة

دائمة لتضع حداً للإفلات من العقاب على مايعتبره المجتمع الدولي أخطر الجرائم.

السبب الثاني هو أن ١ تموز/يوليه صادف بداية عمليات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. تكفل تلك الآلية ألا تكون هناك أي فجوات في مكافحة الإفلات من العقاب، نظراً للعدد الكبير من المهام المتبقية بعد إغلاق المحكمتين، بما في ذلك حماية الشهود، والتعاون مع السلطات الوطنية، واستعراض الأحكام الصادرة والإشراف على تنفيذها.

ونحيط علماً بالتقدم الذي تحرزه الآلية، حسبما جاء في التقرير المرحلي الصادر عن رئيس الآلية (S/2012/849، المرفق I). إننا نوافق على العملية الجارية، إذ ستبدأ الآلية عمليات تتعلق بقضايا في يوغسلافيا السابقة. ونشيد بما قامت به المحكمتان من العمل معاً لضمان الانتقال التدريجي والفعال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وأخيراً، بعد عقدين من الزمن، باتت لدينا قصة نجاح في مجال العدالة الجنائية الدولية. وليس ذلك إنجازاً للمحكمتين فحسب، بل أيضاً للمنظمة ولدولها الأعضاء.

السيدة لو فرابي دو إيلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والقاضي جونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على تقريريهما، كما أشكر المدعيين العامين براميرتز وجالو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

سأبدأ بالتأكيد على الأهمية التي توليها فرنسا لعمل المحكمتين، ومكافحة الإفلات من العقاب، وواجب الذكرى. في مواجهة التحديات الكبيرة، بما في ذلك صعوبة إلقاء القبض على المشتبه فيهم والحاجة إلى توفير الحماية للشهود لفترات تمتد في الغالب لسنوات عديدة، قام موظفو المحكمتين بعمل على المدى الطويل، مما مهد السبيل لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي تتمتع بولاية عالمية دائمة. نحن نشكرهم على ما قاموا به.

بالإشارة بصورة خاصة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نلاحظ أن انتهاء عملها يسير حسب الجدول الموضوع، كما وعدت بذلك. ذلك أمر إيجابي جداً. إننا نرحب بحقيقة أن الإجراء الذي اتبعته المحكمة للمحافظة على الأدلة، كما هو مطلوب في المادة ٧١ مكرر ا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قد اكتمل تقريباً. من شأن ذلك أن ييسر الإجراءات في قضايا كبار المسؤولين الفارين الثلاثة، أوغستين بيزيمانا، وفليسيان كابوغا، وبروتي ميرانيا، الذين ستجري محاكمتهم بموجب آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين لدى اعتقالهما.

نعتقد أن نقل القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية جزء مهم من إستراتيجية الإنجاز بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لقد جاء رئيس المحكمة ومدعيها العام إلى فرنسا لرصد التقدم المحرز في القضايا المرفوعة بحق لوران بوسيباروتا ووينسيليلاس مونيشياكا في إطار الولاية القضائية الفرنسية. ومسجل المحكمة المؤقت موجود هذا الأسبوع بفرنسا. وستولي السلطات الفرنسية العناية التامة لشواغل المحكمة وطلباتها بخصوص الإجراءات.

لا تزال المحكمة تواجه الصعوبات، خاصة في موضوع التعاون. لقد تكلم معنا رئيس المحكمة ومدعيها العام عن مسألة اعتقال الفارين. من واجب جميع البلدان أن تتعاون مع المحكمة، كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن يُذكِّر المجلس جميع الدول بذلك الواجب.

هناك مسألة ثانية تتعلق بالتعاون مع المحكمة هي مسألة إعادة توطين الأشخاص الذين تبرئهم المحكمة أو الذين أدينوا لكنهم أكملوا مدة عقوبتهم. كانت فرنسا أول بلد يستضيف

العديد من الأشخاص على أراضيها بطلب من المحكمة. وندعم المحكمتين بأن نحث المزيد من الدول على سرعة قبول الأشخاص المعنيين على أراضيها.

أؤكد أن فرنسا تدعم الطلب الذي قدم في وقت سابق اليوم بشأن تمديد ولايات القضاة.

أما فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، فهي تتعامل حالياً مع قضايا بالغة التعقيد، ما يفسر التأخير في جدولها الزمني. فقضايا كل من سيليش، وهادزيتش،وملاديتش، وكرادزيتش هي الأكثر تعقيداً. وبالطبع نأمل أن تكمل المحكمة عملها في أقرب وقت ممكن، لكن ينبغي ألا ينتقص أي شيء من قدرتها على إقامة العدل في هذه القضايا البالغة الخطورة. وفي حالة محكمة يوغسلافيا أيضاً ندعم طلب تمديد ولايات القضاة.

أحكام العدالة الجنائية الدولية ملزمة للجميع، وليس للدول أن تناقشها، بل أن تنفذها. ينطبق ذلك على المحاكم المخصصة كما ينطبق على المحكمة الجنائية الدولية. ليس الأمر تمريناً من تمارين هندسة المتغيرات.

ثمة واجب يتمثل في تكريم الضحايا. محكمة يوغسلافيا تصدر أحكامها في المسؤولية الجنائية لأشخاص بعينهم، غير أن أحكامهما دليل أيضاً على حقيقة أكبر هي أن جميع الأطراف في يوغسلافيا السابقة قد ارتكبت جرائم بشعة. وصفت المحكمة مجازر سريبرينتشا بأنها إبادة جماعية؛ فقد تعرض الجنود المتروعو السلاح للإعدام غير القانوني؛ وكانت هناك حملات للتطهير العرقي، وتعرضت الأقليات للاضطهاد.

يجب ملاحقة جميع حالات الجرائم ضد المدنيين أو الجرائم ضد المقاتلين بما ينتهك اتفاقات جنيف. التعذر بأن بعض تلك الجرائم لم ترتكب إلا ردا على هجوم أمر غير مقبول. يستحق ضحايا تلك الجرائم أن يُعتَرف لهم بكونهم ضحايا، وأن يُقدم الجناة إلى العدالة، وأن يحصل الضحايا أنفسهم على التعويض المناسب. آخر ما أصدرته المحكمة من أحكام، وردود الأفعال الواسعة النطاق التي أثارتها أحكامها بالبراءة يظهر أن عمل المحكمة لا يزال يثير المشاعر في المنطقة. يجب جعل السكان المعنيين يثقون في أن العدالة ستتحقق لجميع الضحايا.

بينما تعكف المحكمتان الدوليتان على إكمال عملهما، يصبح نشاط دول المنطقة في مكافحة الإفلات من العقاب مسؤولية بالغة الأهمية. لقد ظل يساورنا القلق من أن التقرير لا يعطي الانطباع بأن بلدان المنطقة تقوم بالتعبئة لمتابعة القضايا على المستوى المحلي. علاوة على ذلك، ما برح التعاون الإقليمي غير كاف.

بالنسبة إلى فرنسا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، لا يزال التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتعاون الإقليمي يشكلان اعتبارين رئيسيين، فضلا عن الالتزامات الأساسية في إطار عملية الاستقرار والانتساب للبلدان المرشحة والمرشحين المحتملين للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، أود أن أشكر سفير غواتيمالا، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين وفريقه وممثلي المحكمتين ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة على جهودهم لتنفيذ عملية الانتقال عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): دافع الروس دائما وسيواصلون الدفاع عن العدالة الدولية، بما في ذلك النزاهة والحياد والأمانة.

تشكل الأحداث الأخيرة المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مع تقرير المحكمة (انظر S/2012/592) الذي يتضمن طلبات في ما يتعلق بشكل وأساليب عمل

المحكمة في المستقبل وآليتها لتصريف الأعمال المتبقية، مصدر قلق عميق لوفدي.

لم تكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في عملها، نزيهة ولا فعالة. نحن لا نرى سوى اعتداد مفرط بالذات. أدهشنا كيف أبطلت بسرور، بل واستهتار، نتيجة التصويت بواقع ثلاثة مقابل اثنين حكما صدر بالإجماع، يبرر سنوات عديدة من التحقيقات، في قضية الجنرالين الكرواتيين اللذين أدينا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جرائم الحرب وأعمال القتل الجماعي واضطهاد السكان الصرب وإبعادهم. ونتيجة لذلك، يظل السؤال المتعلق بهوية الطرف المسؤول عن قتل المئات وإبعاد ربع مليون صربي عن منازلهم قائما. في هذه القضية، لم تتحقق العدالة. وكما ورد في الرأي المخالف لأحد القضاة، فإن عكس الحكم من إدانة إلى براءة يتعارض مع أي مفهوم للعدالة.

وقد تستحق التبرئة في قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين تقييما مماثلا. في هذه القضية، تعرض الشهود للابتزاز والتهديد، في مناخ من الإفلات التام من العقاب إلى جانب وجود دولي عاهر في كوسوفو. إن أعمال القتل والتعذيب المترتبة على ذلك وقعت بلا شك، ورغم ذلك ليس هناك مرتكبون. إن كلا من حكمي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المذكورين يشكك في فكرة العدالة الجنائية الدولية. قوض بشدة الإيمان بإمكانية إعادة السلام من خلال إقامة العدل.

لا تولد هذه التصرفات من جانب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة سوى انعدام الثقة المتبادل فيما بين الشعوب في أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وفي هذه الحالة، يطرح سؤال مشروع نفسه: كيفية التعامل مع الطلبات الحالية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتمديد فترة الولاية لقضاتها إلى ما لا نهاية؟ مرة أخرى، لم يقدم أي مبرر لمختلف السيناريوهات المقدمة لإقناعنا بأنه ينبغي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تمديد وجودها مرة أخرى، في انتهاك للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

والمثال الصارخ على سخف هذه التطورات هو الاستئناف في قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين. أكد رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لنا، مؤخرا هنا في المجلس، أن المحاكمة سوف تكتمل في عام ٢٠١٦. والآن تأخر اكتمالها إلى عام ٢٠١٧. وعليه يتضح أن التكنولوجيات المبتكرة للتقاضي لا تقلص وجود المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بل تمدده. ومن هذا المنطلق، نحن مقتنعون بأنه إذا أرادت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذلك، فبوسعها صياغة قرار يمكن بموجبه استخدام أسلوب سليم قانونيا لإحالة استئناف برليتش إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

تؤكد مبررات انتقاداتنا البيانات الواردة في التقرير الأخير لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/67/5/Add.12)، الذي تقوم اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة حاليا بتحليله. خلص مراجعو الحسابات إلى أن الفترة الزمنية التي تستغرقها محاكمة واحدة في الدائرة الابتدائية بلغت في المتوسط أربع سنوات ونصف السنة. لم يسبق لهذا مثيل في العدالة الجنائية. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، ما من سبيل لإبراء المحكمة على أساس المعايير العليا للعدالة. ينبغي أن تتعلم المحكمة درسا من شقيقتها، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي تسعى الآن لإنهاء أعمالها في إطار الجدول الزمني المنصوص عليه. إن معاييرها حسنة.

نحن ننوي بإصرار أن نسعى إلى إكمال أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا للمواعيد النهائية المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٢)، مع التركيز على التدابير التالية. وفقا لتقرير مجلس مراجعي الحسابات، لم تقدم المحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة حتى الآن خطة عمل موحدة لإنهاء أعمالها بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). يتعين إعداد الخطة في أقرب وقت ممكن وتقديمها إلى المجلس.

وعلاوة على ذلك، تحتاج المحكمة إلى دعم إداري إضافي في شكل خبراء مستقلين. ومن الخيارات الممكنة في هذا السياق، نذكر بخبرة المحكمة الخاصة لسيراليون التي ساعدها الخبير المستقل، القاضي أنطونيو كاسيسي، الذي قدم تقييما بديلا لحالة المحكمة الخاصة وعددا من التوصيات المفيدة لتحسين نوعية عملها.

وبالنسبة لتقرير الستة أشهر القادمة إلى المجلس، ندعو رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى تقديم جدول زمني فردي موسع للمقاضاة في كل قضية، مع قائمة بالأنشطة اليومية. سنكون مستعدين للنظر في تمديد مدة خدمة القضاة الدائمين والقضاة المخصصين فقط إثر النظر في هذه الجداول الزمنية. ونعتزم أيضا أن نربط بدقة كل القرارات بشأن ميزانيات المحكمة في المستقبل بالمواعيد النهائية المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بإعادة التأكيد على دعم ألمانيا الكامل للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن مساهماتهما في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة لا تقدر بثمن. ونتوجه بالشكر إلى الرئيسين ميرون ويونسن، والمدعيين العامين للمحكمتين براميرتز وجالو، على تقييماتهم الأخيرة. ونشيد بالجهود التي يبذلونها لتنفيذ استراتيجيتي الانجاز للمحكمتين.

دعوني أضيف أننا نرحب بالتقدم المحرز في كفالة انتقال سلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. نحن ندرك تماما التحديات التي تواجهها كلتا المحكمتين أثناء فترة الانتقال.

وإذ أنتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يبين التقرير المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2012/836) بوضوح النجاحات التي تحققت والتحديات المتبقية. ونتوجه بالتهنئة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على اختتام كل أعمالها المتبقية تقريبا على مستوى المحاكمات، مع تبقي قضية واحدة فقط على مستوى المحاكمات ويتوقع أن تستكمل كل الاستئنافات بنهاية عام ٢٠١٤.

ونشيد مرة أخرى برواندا على كونها عززت نظامها القانوني الوطني حتى يتسنى إصدار الأحكام في القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. نحن ممتنون أيضا لحكومتي بنن ومالي، اللتين سمحتا مؤخرا بنقل الأشخاص المدانين إلى أراضيهم لقضاء المدد المتبقية من عقوباتهم. ونكرر دعوتنا المجتمع الدولي، وبصفة خاصة دول المنطقة المعنية، إلى بذل جهود جادة من أجل تقديم الهاربين التسعة المتبقين إلى العدالة. وبالمثل، نشجع على بذل المزيد من الجهود لحل مسألة الأشخاص الخمسة الذين برئت ساحتهم الذين لا يزالون تحت حماية المحكمة في اروشا.

اضطلعت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور أساسي في تعزيز سيادة القانون وتعزيز الاستقرار الطويل الأمد والمصالحة في البلقان. وعلاوة على ذلك، إنها تجسد قصة نجاح فريدة. مع اعتقال آخر ثلاثة هاربين – ملاديتش، وهاديتش، وكراديتش – نفذت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا ولايتها لمكافحة الإفلات من العقاب وعدم السماح لمرتكبي الجرائم الفظيعة بأن يفروا من العدالة.

يشكل فقه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مصدر إلهام لكل الولايات القضائية الوطنية والدولية التي يتعين عليها التصدي لهذه الجرائم. يبين سجلهما أن العدالة الجنائية الدولية قائمة فعلا، وهي سائدة، وأن المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية

الخطيرة سيخضعون، عاجلا أم آجلا، للمحاسبة. اسمحوا لي أن أكون واضحا، نحن ندين للمحكمتين بالاحترام الكامل لكل من مركزيهما بوصفهما محكمتين جنائيتين مستقلتين والأحكام التي صدرت عنهما. تقيدت المحكمتان باستمرار بالمعايير العليا للعدالة، وجميع المبادئ المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في الاستئناف.

وبينما نعترف بأن بعض الأحكام الصادرة مؤخرا عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قوبلت بمشاعر قوية، ندعو الجميع الى التعامل مع هذه المشاعر بطريقة مسؤولة. علاوة على ذلك، إن بيانات التشكيك في نزاهة محكمة يوغوسلافيا لا تؤدي إلا إلى تقويض ولاية المحكمة وسلطتها، وهي تضر بعملية المصالحة في المنطقة. وهذا شأن لا يمكن التسامح فيه. وتلتزم ألمانيا بمواصلة دعمها الكامل للمحكمة، وتهيب بجميع الدول أن تتعاون مع المحكمة إلى أقصى حد.

وبينما تقترب محكمة يوغوسلافيا السابقة من نهاية ولايتها، على السلطات في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا أن تكثف جهودها كي تنجز محكمة يوغوسلافيا السابقة محاكمة الجرائم. وهذا الامر يشمل التعاون بين كل من المحكمة وهذه الدول الثلاث. ونحن ندرك استمرار مخاوف المدعي العام في هذا الصدد، ونشعر بالجزع جراء الإعلان الذي أصدرته صربيا أمس، في رسالة مؤرخة ٤ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢ وموجهة إلى الأمين العام، للحد من تعاونها مع محكمة يوغوسلافيا واقتصاره على المستوى التقني، رغم الالتزام الذي أبدته الحكومة الصربية الجديدة في اجتماعاتها الأخيرة مع المدعي العام.

وبما أن ألمانيا تقترب من نهاية ولايتها كعضو غير دائم في المجلس، أود أن أؤكد للمجلس ولرئيسي كلتا المحكمتين على دعمنا القائم والكامل لعملهم في المستقبل.

السيدة غو زياومي (الصين) (تكلمت بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس ميرون، والمدعي العام براميرتز، والرئيس جونسن، والمدعي العام جالو على إحاطاتهم الإعلامية عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تغلبت هاتان المحكمتان على صعوبات من قبيل الاحتفاظ بالموظفين، وعملتا بجد لتنفيذ استراتيجية الإنجاز، وحققتا تقدما مطردا في الأعمال ذات الصلة. ولا تزال محكمة رواندا تحيل القضايا بنجاح إلى رواندا. وثمة محاكمات أخرى سوف تكتمل بحلول نهاية هذا العام حسب الجدول الزمني المحدد. ومن المتوقع أن تكتمل دعاوى الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٤. والصين تقدر ذلك.

ونلاحظ أنه على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها محكمة يوغوسلافيا السابقة، هناك العديد من المحاكمات التي تأخرت. ولا يمكن إتمام المحاكمات ودعاوى الاستئناف ضمن المهلة التي حددها القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونحن نفهم أنه قد يكون هناك الكثير من أسباب التأخير في بعض القضايا، ولكننا لا نزال نتوقع أن تزيد محكمة يوغوسلافيا السابقة من كفاءة أعمالها وأن تسرع في انجازها. علاوة على ذلك، تلاحظ الصين أيضا الجدل الناجم عن حكم استئنافي أصدرته محكمة يوغوسلافيا السابقة مؤخرا. وينبغي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة أن تلتزم بمبادئ الحياد والاستقلال وسيادة القانون في عملها لكفالة العدالة، بغية الاسهام إيجابيا في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والمصالحة العرقية في يوغوسلافيا السابقة.

ثانيا، ثمة فرع لآلية تصريف الاعمال المتبقية بشأن محكمة رواندا بدأ عمله رسميا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وتعمل محكمة رواندا الآن على التحول بسلاسة إلى آلية تصريف الاعمال المتبقية. فقد تم تسليمها بعض الوظائف التقليدية. كما قدمت

الآلية تقريرها الأول إلى مجلس الأمن (S/2012/849). ونحن نعرب عن تهانينا حيال ذلك. وإن تعقب الفارين الثلاثة رفيعي المستوى المتوارين عن محكمة رواندا والقاء القبض عليهم هو أحد التحديات التي تواجه فرع آلية تصريف الاعمال المتبقية بشأن محكمة رواندا. ونأمل أن يحرز هذا المسعى تقدما في وقت مبكر. ونحن نشجع كينيا وزمبابوي ودول أخرى على التعاون مع الآلية، ونشكرها على التعاون الذي أبدته حتى الآن. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، سيبدأ فرع آلية تصريف الاعمال المتبقية بشأن محكمة يوغوسلافيا السابقة عمله ايضا. وتأمل الصين أن تتمكن محكمة يوغوسلافيا، وفقا للشروط المنصوص عليها في قرارات المجلس، من وضع الترتيبات المناسبة لأعمالها بغية كفالة بداية سلسة لأداء آلية تصريف الاعمال المتبقية.

ثالثا، تقدر الصين التعاون المقدم من دول مثل صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ورواندا للمحكمتين ولآلية تصريف الاعمال المتبقية. ونحن ندعو البلدان التي لديها الإرادة السياسية الى العمل مع هاتين المحكمتين بغية إنفاذ الأحكام، ونقل الذين نالوا البراءة. ونأمل أيضا أن تؤدي المحكمتان، حيثما أمكن، دورا إيجابيا في تعزيز بناء القدرات الوطنية في المنطقة.

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر غواتيمالا، بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على عملهما.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الدعم المستمر من المملكة المتحدة الى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية بشأن المحكمتين الجنائيتين. إن أعمالها عنصر أساسي في المساعدة على التصدي للإفلات من العقاب، وفي تحقيق العدالة لعدد لا يحصى من ضحايا الفظائع التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن تحترم جميع الدول هذا الاعمال والطريقة المستقلة والمحايدة التي تنجز بها. كما أود أن أعرب عن شكرنا للرئيس ميرون، والرئيس جونسن، والمدعي العام براميرتز، والمدعي العام جالو على تقاريرهم واحاطاتهم الاعلامية الممتازة.

إن التعاون من جميع الأطراف أمر أساسي لفعالية محكمة يوغوسلافيا. وتلاحظ المملكة المتحدة تأكيدات الحكومة الصربية الجديدة لمكتب المدعي العام على تعاونها المستمر، وإن كان ذلك على المستوى التقني. وقد تم إحراز تقدم. والتحقيقات الحاسمة في شبكات الدعم التي سمحت لملاديتش وهاجيتش بالفرار تجري قدما. ويجب مواصلة هذا التقدم. وكل شخص قدم المساعدة للفارين يجب إخضاعه للمساءلة.

إن التعاون الكرواتي والبوسني إيجابي أيضا. ونحن نتوقع أن يستمر ذلك خلال الأشهر المقبلة، ونشجع السلطات الكرواتية على التفاعل بكرامة واحترام مع تبرئة غوتوفينا وماركاتش. لقد تم التوصل إلى هذه الأحكام من خلال عملية قضائية محايدة ومستقلة. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف هذه الأحكام.

إننا نشاطر المدعي العام قلقه ازاء قدرة المؤسسات الوطنية على محاكمة جرائم الحرب بفعالية. والجهود الرامية إلى النهوض بعملية المصالحة الإقليمية وتعزيز سيادة القانون تعتمد على فعالية هذه المؤسسات. ونحن ننضم إلى المدعي العام في دعوة كرواتيا الى التركيز على المحاكمات القضائية المحلية لجرائم الحرب، والتعامل مع هذا الإرث من الماضي على وجه السرعة.

وتواجه البوسنة والهرسك أيضا صعوبات في الملاحقات القضائية المحلية، كما سمعنا. واعتمادها لبروتوكول التعاون سيساعد في معالجة القضايا المتراكمة، وسيعمل على تحسين التحقيقات الموازية بين البوسنة والهرسك وصربيا. ونشجع

السلطات البوسنية على مضاعفة جهودها الرامية الى اعتماد بروتوكول التعاون.

ونحن ندرك أن صعوبات الاحتفاظ بالموظفين لها تأثير على قدرة محكمة يوغوسلافيا على إبقاء محاكمة كراديتش في الموعد المحدد. ومع ذلك، نحث محكمة يوغوسلافيا السابقة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحد من التأخيرات، واستكمال المحاكمة بحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن الضروري إنجاز جميع المحاكمات في الوقت المناسب للانتقال إلى آلية تصريف الاعمال المتبقية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نؤيد التمديد المطلوب للقضاة في كلتا المحكمتين. والمطلوب هو الاستمرارية التي يمكن التنبؤ بها لمصلحة العدالة والفعالية على حد سواء. ولن تتحقق العدالة ولا الفعالية عن طريق إدارة المجلس التفصيلية للمحكمتين.

لقد بلغنا معلما هاما مع بدء محاكمة هاجيتش. وهذا يدل على أنه مهما استغرقت من وقت، فإن أي شخص متهم بارتكاب جرائم دولية خطيرة سيخضع للمساءلة ولتقديمه إلى العدالة.

واسمحوا لي أن انتقل الآن إلى محكمة رواندا. هناك تسعة فارين لا يزالون مطلقي السراح. وإلقاء القبض على هؤلاء الأفراد يتصف بأولوية عاجلة وفورية. ولن تتحقق العدالة إذا بقي هؤلاء الأفراد فارين من وجه العدالة. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل الذي لا لبس فيه، والتعاون من اجل إلقاء القبض على هؤلاء الفارين وتقديمهم الى العدالة.

ويكتسي التعاون الوثيق بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أهمية متزايدة مع اقتراب موعد انتقال المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونرحب بكون انتقال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية يجري على قدم وساقK وأن نقل المهام القضائية إليها قد اكتمل تقريبا. ونشجع تعزيز التعاون بينهما.

وإعادة توطين الأشخاص المبرئين تعبير أساسي عن سيادة القانون. ولم يعثر بعد على دول مضيفة للأشخاص الخمسة المبرئين في أروشا، كما سمعنا. حل تلك المسألة من الأولويات. ونشجع كل جهد ممكن لإيجاد حل في أقرب وقت ممكن.

ومن دواعي الأسف أن استبقاء الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزال مسألة مثيرة للقلق، مما يلقي عبئا على الموظفين الحاليين. ولا يوجد حل يسير لمشكلة معدل دوران موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لذا، نشجع المحكمة على تحديد الأولويات لدى تخصيص مواردها بأقصى ما في وسعها، وعلى العمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية. ويسرنا أنه من المتوقع إصدار الحكم في قضية نغيراباتواري هذا الشهر. وبطبيعة الحال، فإن كفالة الانتهاء من المحاكمات في الوقت المحدد أمر أساسي لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وبإنشاء المحكمتين، أرسل مجلس الأمن إشارة هامة تنم عن التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب. ونحن وضحايا الفظائع مدينون بالعرفان للمحكمتين على ما أنجزتاه من أعمال. ونحن مدينون أيضا باحترامنا للمحكمتين باعتبارهما أداتين مستقلتين تعملان على نحو دؤوب لتحقيق العدالة. ولكن، إذ نقترب من استكمال استراتيجيتي الإنجاز، من الأهمية بمكان أن ندرك أن ذلك ليس نهاية المطاف. ويتطلب السعي إلى تحقيق العدالة لجميع الضحايا بذل كل الجهود لتعزيز المحاكمات المحلية، وبتلك الطريقة، ضمان محاكمة من ينبغي إخضاعهم للمساءلة.

السيد كابرال مورايس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين لديهما على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة للغاية. كما أود أن أشكر السفير روسينتال وفريقه على ما أبدياه من قيادة فعالة في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

تواجه المحكمتان اليوم تحديا كبيرا. فيتعين عليهما إستكمال أنشطة المحاكمات على النحو المقرر، والإسهام في تطوير الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، في حين تواجهان، في الوقت ذاته، تفاقم مشكلة تناقص الموظفين. وفي ظل تلك الظروف الصعبة، يتعين علينا أن نشيد بالجهود التي يبذلها القضاة والمدعيان العامان وجميع موظفي المحكمتين في محاولة المضي قدما في طريق التنفيذ الشامل لاستراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على النحو الذي أقره مجلس الأمن.

ونقدر المعلومات التي قدمها رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة عن أنشطة المحاكمات المتوقعة والأسباب وراء تعديلها. ومن الأهمية بمكان فعلا أن يظل المجلس على إطلاع تام بالتطورات ذات الصلة، وذلك لتمكينه من المساعدة فورا على التغلب على الصعاب التي تواجهها المحكمة، ولضمان التنفيذ السلس لاستراتيجية الإنجاز. كما نرحب بكون أعمال المحاكمات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا تزال على الطريق الصحيح، وأن المحاكمة الأخيرة ستختتم قبل نهاية عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تختم جميع الطعون بنهاية عام ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، على الرغم من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لا يزال أمامها الكثير مما ينبغي عمله، كما ورد بشكل واضح في التقرير (انظر S/2012/592)، من الأهمية بمكان أن ننوه بتنفيذ جميع أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة، ويمكن للمحكمة والمدعي العام الآن التركيز على الأنشطة الرئيسية للمحاكمات.

وكما يبرز تقريرا المحكمتين، لا تزال بعض التحديات الأخرى قائمة. وأود أن أؤكد على أربعة منها. أولا، فيما يتعلق بالإدارة والموارد، تتشاطر المحكمتان الشعور ببالغ القلق الناجم عن تناقص الموظفين وتأثيره على الإدارة اليومية والقدرات الشاملة لتحقيق استراتيجيتي الإنجاز اللتين أقرهما مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن المجلس اتخذ مؤخرا عددا من القرارات التي تشير إلى تلك المسألة، يبدو أن المشاكل لا تزال قائمة في بعض القضايا. وبينما نثني على الجهود التي بذلها رئيسا المحكمتين في ذلك الصدد، نشجعهما، جنبا إلى جنب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، على مواصلة تحديد السبل الممكنة لزيادة تعزيز الاستخدام الأفضل للموارد بهدف تحسين إدارة الوقت المكرس لهذه القضايا، مع الاتساق الكامل، بطبيعة الحال، مع مبادئ العدالة.

وثانيا، بالنسبة لأنشطة التوعية وبناء القدرات، وبينما تدخل المحكمتان المراحل النهائية من أعمالهما، تكتسي مسألة الملكية الوطنية والإقليمية لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة أهمية كبيرة. وفي ذلك السياق، نرحب بجهود التوعية المتواصلة التي تبذلها المحكمتان فضلا عن أنشطتهما في مجال بناء القدرات الرامية إلى تعزيز المؤسسات القضائية المحلية وزيادة الوعي فيما بين المجتمعات المدنية.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين دول المنطقة ومع مكتب المدعي العام على السواء، فإن أحد العناصر الأساسية للملكية الإقليمية هو في الواقع مدى تعاون دول المنطقة فيما بينها في المسائل الجنائية، بما في ذلك التحقيقات في جرائم الحرب وإجراء المحاكمات بشأنها. وينبغي ألا ننسى أن عددا كبيرا من القضايا المتعلقة بتلك الجرائم لا يزال بحاجة للمتابعة على الصعيد المحلي، وأن المسائل المتعلقة بقدرات المؤسسات الوطنية على إجراء المحاكمات الجنائية الفعالة ومستوى التعاون فيما بين دول المنطقة أمور بالغة الأهمية في ذلك الصدد. ونشجع على بذل المزيد من الجهود اللازمة لضمان إقامة تعاون أفضل في ذلك المجال فيما بين الدول المعنية. كما أن تعاون دول المنطقة مع مكتب المدعي العام أمر حاسم للتنفيذ الفوري والكامل لولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا

السابقة. وفي ذلك الصدد، من دواعي سرورنا الكبير أن ننوه بالبيان الذي أدلى به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة معربا عن شعوره بالارتياح بشكل عام من التعاون الذي تقدمه صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك.

رابعا، أود أن أتطرق لحالة الأشخاص المدانين والمبرئين، كما فعل بعض المتكلمين السابقين. وبينما نقترب من نهاية أعمال المحكمتين ونتوقع عددا من الأحكام بالإدانة، يتعين علينا أن نكون مستعدين لعدد متزايد من طلبات المحكمة المقرر توجيهها إلى الدول بغية استضافة الأشخاص المدانين لقضاء فترة الأحكام الصادرة بحقهم وضرورة إيجاد الاستجابات المناسبة والفورية لتلك الطلبات. وفي ذلك الصدد،،نؤكد من جديد، وبصورة خاصة، على ضرورة تشجيع التوصل إلى حلول نهائية لمعالجة حالة الأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والأشخاص المفرج عنهم بعد قضاء فترة الأحكام الصادرة بحقهم. ولا يزالون،حتى اليوم، يخضعون للتدابير الوقائية في بيوت آمنة في أروشا لأنه ليس بمقدورهم العودة بسلام إلى مجتمعاتهم أو العثور على بلدانمضيفة مستعدة لقبولهم. وتلك حالة لا يمكن أن تستمر، ولا بد من إيجاد حل لها، وندعو المحكمة إلى مواصلة بذل كل الجهود اللازمة للتغلب على الصعوبات الحالية.

وأخيرا، ساندت البرتغال دائما مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة على الجرائم الأشد خطورة، بدون استثناء وأينما تقع. والمساءلة عن تلك الجرائم أمر في غاية الأهمية من أجل أن تعيد البلدان التي تعرضت لويلات الحرب بناء مجتمعاتها في سلام وأمن. وهي إحدى العناصر الأساسية لتعزيز المصالحة الوطنية، وتوطيد التعاون الإقليمي وتمكين الشعوب من التطلع بثقة إلى المستقبل. وفي حالة منطقة البلقان، فإنها تشكل أيضا خطوة أساسية لبلدان المنطقة للاندماج الكامل في مصير وإطار أوروبي مشتركين. وكان الدور الذي اضطلعت به المحكمتان، المتجذر بشكل راسخ في إطار معياري شامل وضعه مجلس الأمن، أساسيا لبلوغ أهداف المجتمع الدولي، في إطار الاحترام الكامل لمبادئ العدالة. وعلاوة على ذلك، تضطلع المحكمتان بدور حاسم في بناء إرث متين لصالح غيرها من المحاكم الدولية والمحلية، وهو ما تود البرتغال الإشادة به.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي نشارك فيها باعتبارنا عضوا في المجلس في هذه الإحاطات الإعلامية المنتظمة، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر رئيسي المحكمتين والمدعين العامين لديهما وموظفيهما على عملهم الهام. وبالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالمحاكمات، فإنهم أيضا يرسون الأساس للمستقبل، بعد وقت طويل من إغلاق المحكمتين أبوابهما، بالمساعدة على إطلاق الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، والأهم من ذلك، بمساعدة بلدان المناطق المعنية على تولي ومواصلة المهمة الحيوية المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة وتلبية تطلعات شعوبها المشروعة نحو تحقيق العدالة. ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، فإن البرتغال تود أن تعرب عن تقديرها لأعمال المحكمتين ولإسهامهما الشامل في ضمان وتعزيز العدالة والمصالحة.

السيد شريفوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. ونحن ممتنون أيضا لرئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين لديهما على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة وتقييماتهم الشاملة، عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية برئاسة السيد روسينتال، سفير غواتيمالا.

ونوهت الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم بالتطورات التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية، ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ المحكمتين لولايتهما.

نشيد بالجهود الذي تقوم بها المحكمتان لإتمام المحاكمات قيد النظر في الأطر الزمنية المحددة، بينما نحترم احتراما كاملا الحفاظ على الإجراءات القانونية الواجبة. ونرحب بافتتاح فرع أروشا التابع لآلية الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بوصفها خطوة هامة نحو إتمام عمل المحكمتين وإنهاء مسألة الإفلات من العقاب.

ونعرف التقدم الذي أحرز في نقل وظائف المحكمتين إلى آلية الأعمال المتبقية. ويبدو أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تسير على المسار الصحيح فيما يتعلق بالفترة المتوقعة لإنجاز عملها على مستوى المحاكمات الابتدائية، أي مع نهاية هذا، وقد أنجزت تقريبا محاكمات جميع المتهمين المتبقين، وتبقى حكم واحد سيتم النطق به في أواخر هذا الشهر.

كذلك أحرزت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة تقدما على طريق نقل المهام. وقد نقلت حتى الآن إحدى مهام المحكمة إلى آلية الأعمال المتبقية واختتمت إجراءات المحاكمة بحق ما يتراوح بين ١٢٨ و ١٦١ من الأفراد المتهمين. وكما يشير التقرير (S/2012/592) تتنبأ محكمة يوغسلافيا باختتام جميع المحاكمات خلال عام ٢٠١٣ باستثناء ثلاثة أفراد جرى إلقاء القبض عليهم في وقت لاحق.

نلاحظ أيضا إحالة قضايا ونقل أشخاص متهمين من المحكمتين إلى السلطات الوطنية بوصف ذلك جزءا من الخطوات التي تتبعها المحكمتان لضمان انتقال سلس لآلية الأعمال المتبقية. وهذه تدابير لا تخفض فقط من عبء العمل العام لدى المحكمتين ولكنها أيضا تعزز من قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية وتعزز سيادة القانون على الصعيد الوطني.

إن تعاون الدول لا يزال ركيزة هامة جدا في عمل المحكمتين ويشكل عنصرا جوهريا في الملكية الإقليمية الملائمة. لذلك من المهم أن تظل الدول ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها ذات الصلة نحو المحكمتين وأن تواصل التعاون معهما وأن تسهم في حماية تركتهما وتزيد من تطويرها.

ساعد عمل وقرارات المحكمتين في تطوير القانون الدولي، ولا سيما القانون المتعلق بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وقد ساهمت في إعلاء شأن سيادة القانون واستعادة السلم. أما وقد قلت ذلك، فأود أن أذكر بعض الشواغل فيما يتعلق بالقرارات الأخيرة التي أصدرتها دائرة الاستئنافات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ومن دون التعليق على حيثيات تلك القرارات، مع ذلك، يظل من الجوهري التذكير بأهمية مبدأ حقوق الإنسان الذي يرتكز على ضرورة احترام الكرامة الإنسانية وبناء على ذلك معاقبة جميع الذين اعتدوا اعتداء جسيما على تلك الكرامة. وفي الواقع أن تثبيت الانتهاكات الحقيقية والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتقدم تعويضات كافية وفعالة للضحايا، وضرورة القيام بعمل مؤسسي لمنع تكرار الأعمال الإجرامية، كلها مسائل لازمة للمساعدة في إيجاد حل حقيقي للصراعات وأمر حتمي فيما يتعلق بإقامة نظام عدالة جنائية دولية فعال لا يجري التفريط به لأغراض سياسية.

إننا لعلى ثقة بأن سيادة القيادة ستظل مبدأ تهتدي به المحكمتان.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر رئيسا المحكمتين والمدعين العامين فيهما وفي آلية تصريف الأعمال المتبقية على تقديم التقريرين (S/2012/592 و S/2012/594). إن أول استنتاج يمكننا استخلاصه من هذين التقريرين هو أن المحكمتين في مرحلة الامتثال للإجراءات والجداول الزمنية المتعلقة باستراتيجية الإنجاز بموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، ما خلا حالتين تمنع فيهما المتطلبات العملية من القيام بذلك. وفي الحقيقة، أن النتائج الإيجابية التي حققتها المحكمتان يمكن قياسها، من جهة، بحجم النشاط

الذي تم القيام به منذ آخر تقريرين قدما في أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/354 و S/2012/349) والجهود التي بُذلت لإتمام ولايتيهما، ومن جهة أخرى، من خلال التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز بحد ذاتها.

ومما يجدر ذكره أن المحكمتين تواجهان مصيرين مختلفين. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لم يتبق لديها أشخاص فارون من العدالة، بيد أن بعض محاكمات الاستئناف لديها قد تأخرت بسبب مسائل تتعلق بالتوقعات؛ غير أنه يجري اتخاذ تدابير عديدة للإسراع في البت بتلك القضايا للتخفيف من آثار التأخير النهائي. أما فيما يتعلق بمحكمة رواندا، فترحب توغو بتضمين ثلاث قضايا صدرت فيها أحكام في تقريري أيار/مايو الماضي، وقد تم الفراغ من قضيتين منهما وتم النطق بالحكم بشأنهما. والقضية الوحيدة التي لا تزال معلقة بصدد الفراغ من صياغة الحكم الذي سيجري النطق به في أواخر هذا العام، وبعد ذلك سيكون بوسع محكمة رواندا توطيد أعمالها المتعلقة بالمحاكمات. أما فيما يتعلق بقضايا الاستئناف، فنلاحظ بأنه تم الالتزام بالإبقاء على موعد النطق بالأحكام الأربعة في عام، وبذلك يؤكد أن محكمة رواندا قد شرعت بحزم في السير على طريق الإنجاز. ويحضها بلدي على أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بأحكامها المتوقعة في الاستئنافات المقدمة من سبعة أشخاص في عام ٢٠١٣ ومن عشرة أشخاص في عام ٢٠١٤. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يأخذ في الحسبان العقبات العملية الهائلة التي أدت إلى قيام محكمة يوغسلافيا بتأجيل بعض المواعيد واستحالة إتمام الاستئنافات في قضايا أخرى معلقة في حدود الإطار الزمني المحدد، وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ كما أقره القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ترحب توغو بالتقدم الذي أحرزته المحكمتان فيما يتعلق بنقل قضايا إلى الولاية القضائية الوطنية، وتحيط علما بالقرار المتعلق بنقل شخص متهم وقيد الاحتجاز حاليا إلى الولاية القضائية في رواندا وبأن قضيته قيد الاستئناف حاليا وستتم عملية القبض تلك في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ونحيط علما أيضا بأن قضايا الأشخاص الستة الذين لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد، سيتم نقلها إلى الولاية القضائية في رواندا مما يضمن أن إغلاق محكمة رواندا لا يعني الإفلات من العقاب بالنسبة للأفراد من ذوي الرتب المتوسطة أو الدنيا سواء تم القبض عليهم أم لا.

ويسر توغو أيضا أن تلاحظ أن محكمة رواندا تمكنت من وزع آلية الرصد في إطار محاكمة الأشخاص الذين تم نقلهم. ومهما يكن من أمر، فإنه جراء العقبات التي واجهتها محكمة رواندا في اختتام مفاوضاتها مع منظمات كان من المفترض أن تقوم بذلك الدور، من المستحسن أن يكون المجلس ملما بصورة أفضل بالتشكيل والعمل الفعال لتلك الآلية وبسلطتها لضمان احترام حقوق الذين يجري نقلهم من أجل المحاكمة.

يلاحظ وفدي أنه للحفاظ على الأدلة بموجب المادة ٧١ مكررة من النظام الداخلي ونظام البيّنات لمحكمة رواندا، عُقدت جلسات استماع في قضيتين كان فيهما المتهمون مشتبه بتحملهم درجة عالية من المسؤولية، والأدلة التي تمت حمايتها ستستخدم في الوقت المناسب مع حفظ حق المتهمين في الطعن بها.

كذلك نرحب بالدور الفاعل للمحكمتين فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في حماية الشهود، وهو تحد أخذ منحى شديدا اقترن بخوف مؤداه أن نهاية المحكمتين ستعني أيضا نهاية توفير الحماية لهم. ونعتقد أنه ينبغي تشجيع المحكمتين على القيام بجميع الجهود اللازمة لضمان إبقاء الشهود على ثقتهم، لأنه من دون ذلك سيتردد الأفراد الآخرون في الإدلاء بشهادتهم أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية مع المخاطرة في عدم تحقيق العدالة للضحايا والتفريط في حقوق الدفاع.

بالإضافة إلى ذلك، نأمل أن تقوم دائرة الاستئنافات، من دون تأخير مفرط، بالنطق بالحكم في طلب الاستئناف التي قدمه الشخص الذي برأته محكمة رواندا والذي يطالب بالتعويض عن الأضرار المالية التي لحقت به ورفض المحكمة في عام ٢٠١٢ لطلب تقدم به بشأن نقله إلى بلد يختاره هو.

وفيما يتعلق بتنفيذ جوانب الاستراتيجية الإنجاز بوصفها ذات طابع خاص، تعرب توغو عن سرورها إزاء القوة التي تسعى بها الهيئات الثلاث، دوائر المحكمة والادعاء العام ورئيسا قلم المحكمتين لحل المعادلة الصعبة المتعلقة بإنهاء ولايتها التي تقوم بها تلك الدوائر بنجاح وفي إطار الجدول الزمني المحدد، ما خلا بعض حالات اكتنفتها تأخيرات.

وبالرغم من كل شيء، تبين الحقائق أن الدعم الذي تقدمه المحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغسلافيا السابقة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ونقل المهام القضائية والإدارية للمحكمتين إلى الآلية أمران مستمران بدون مشاكل. وفي حين ننوه بان المحكمتين ساعدتا الآلية في إنشاء إطارها التنظيمي لتنفيذ الأحكام، وحماية الشهود والمسائل المتعلقة بلجنة محامي الدفاع ومدونة قواعد السلوك، فضلا عن المبادئ التوجيهية للإفادات الخطية، فان توغو تشجع المحكمتين أيضا على وضع تجربتهما في خدمة آلية تصريف الأعمال المتبقية لتمكينها من التنفيذ الفعال فضلا عن التفاوض بشأن اتفاقي مقر لفرعيها في أروشا ولاهاي. ونشيد بجهود مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمتابعة في إطار مهام الآلية بشأن التحقيقات وعمليات البحث عن الأشخاص المتهمين الذين لم يلق القبض عليهم بعد.

ونظرا للأهمية البالغة للتعاون، نرحب بالطابع المتعدد الأوجه والفعال للتعاون القائم بين المحكمتين والدول والمنظمات الدولية. والواقع، يشكل استعداد الدول المستمر للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية ميزة كبيرة، لا يمكن بدونها إنجاح مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك تجدر الإشادة بان المحكمتين الدوليتين ما زالتا تتعاونان مع الدول بتقديم المشورة الفنية والمعلومات أثناء مكافحتها للإفلات من العقاب.

وإضافة إلى ذلك، ترحب توغو بكون ذلك التعاون يساعد عل زيادة وعي الناس بأهمية إعادة التأكيد على إرث المحكمتين الدوليتين إذ انه يشجع نقل المعرفة إلى الولايات القضائية الأخرى، كما كان الحال مؤخرا حينما أوفدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خبراء لتعزيز قدرات موظفي محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا فيما يتعلق بجوانب شتى.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيسيين والمدعيين العاميين للحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الطريقة التي نفذت بها مكاتبهم مهامها الرامية إلى ضمان بداية جيدة لمزاولة آلية تصريف الأعمال المتبقية لأعمالها. كما أود أن أشكر السفير روزنتال ووفد كولومبيا، اللذين أدت أعمالهما في قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين بقدر كبير إلى تيسير التقدم المحرز في هذا المجلس، فضلا عن التفاعل بين الأطراف الرئيسية في الآلية وأعضاء المجلس.

ووفد بلدي على اقتناع بان المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية ستستمر في تقديم مشورة بالغة القيمة لقضية تحقيق العدالة الدولية وصون السلام والأمن الدوليين. ونرى انه في الأشهر الستة الماضي على وجه الخصوص عملت مكاتب الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين على السواء عملا بالغ الجدية من أجل الامتثال لقرارات المجلس بشأن استكمال مسؤوليات الهيئات التابعة للمحكمتين ونقلها العاجل إلى الآلية.

ونشيد بالعناية الخاصة التي بذلها قضاة الآلية وأمانتها في اعتماد إطار تنظيمي لأنشطتهما، بما في ذلك القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والمبادئ التوجيهية المختلفة للممارسات، التي ستقدم خدمة بالغة القيمة للخصوم. كما نشيد بكون فرع أروشا للآلية بدأ مزاولة أعماله بصورة كاملة في ١ تموز/يوليه وان فرع لاهاي سيحذو حذوه في ١ تموز/يوليه العام المقبل. وتظهر التقارير التي تلقيناها أن الفرع الأول اغتنم الفرصة بالفعل للعمل في عدة مجالات لولايته، بما في ذلك اعتماد قرارات قضائية، من ضمنها، في القرار الأول لدائرته للاستئناف، اتخاذ تدابير لحماية الشهود والضحايا ورصد تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ويعتقد وفد بلدي انه، نظرا للتطورات التي تمر بها رواندا، تطلع الآلية بدور هام على وجه الخصوص في ما يتعلق برصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية المحلية، كما هو الحال في القضيتين اللتين أحيلتا إلى المحاكم الفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وقضية واحدة أحيلت إلى رواندا، ونتوقع أن تبدأ الإجراءات الجنائية فيها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وفي القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢)، ابرز المجلس أهمية كفالة المتابعة السليمة للقضايا المحالة، وقبل كل شيء، أهمية الاحترام المستمر لحقوق المتهمين الذين أحيلت قضاياهم. ونعتقد أن ذلك سيكون أمرا هاما للغاية، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن إحدى الإحالات لا تزال قيد النظر وانه تقرر بالفعل أن تحال إلى المحاكم الرواندية ست قضايا لا يزال المتهمون فيها فارين. ونثق بان الدول المعنية ستواصل تقديم كل التعاون اللازمة لفرع أروشا، نظرا، كما أوضح رئيس المحكمة ميرون، لأن فعالية الآلية، كما هو الحال في المحكمتين، تتوقف بشكل كامل على تعاون الدول. وصحيح أيضا أن التعاون الفعال مع الدول الأعضاء لا يزال عاملا رئيسيا في تمكين المحكمتين من استكمال ولاياتهما.

وفي ذلك الصدد، من دواعي الأسف انه لا تزال لدينا حالة حيث لم يلق القبض بعد على عدة أشخاص وجهت المحكمة الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، بالرغم من أن هناك معلومات دقيقة في ما يتعلق بأماكن وجودهم. وإحدى الحالات المثيرة للقلق بشكل خاص هي حالة الأشخاص الثلاثة المتهمين الذي ما زالوا في خاضعين للولاية القضائية للآلية، ومن الواضح أنهم في منطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي. ونحن نرى انه ينبغي للمجلس، حين يتخذ قراراته المقبلة، أن يكرر ويعزز مناشدته جميع الدول التعاون بصورة فعالة مع المحكمة الدولية لرواندا، وانه ينبغي على وجه الخصوص لمن عليهم الواجب في اتخاذ خطوات لضمان إلقاء القبض على الفارين وتسليمهم للمحكمة أن يمتثلوا للالتزامات القائمة على أساس قرارات المجلس ذات الصلة. وفي ذلك السياق، نكرر النداءات التي وجهها المدعي العام للآلية للدول المختلفة في المنطقة من أجل بذل المزيد من العناية والتعاون مع مكتب المدعي العام بغية تسوية هذه المسألة الحساسة.

وتشكل آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين أداة رئيسية يمكن من خلالها لمجلس الأمن أن يواصل توجيه إرادة المجتمع الدولي لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الدولية البغيضة. ونشيد بكون الهيئات المختلفة للأمم المتحدة والآلية تتخذ الخطوات اللازمة لضمان مزاولة عملها بصورة سلسة. وينبغي ألا ندخر وسعا في مواصلة تلك الأعمال، وتحقيقا لتلك الغاية نرى أن من الأهمية بمكان الاستجابة للطلب الذي قدمه رئيسا كلتا المحكمتين الدوليتين لتمديد فترات عمل القضاة من أجل تمكينهم من تنفيذ إستراتيجيتي المحكمتين لانجاز المحاكمات.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالأنكليزية): أشارك الآخرين تقديم الشكر للقاضي ميرون رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والقاضي يونسن رئيس

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعي العام براميرتس والمدعي العام جالو على البيانات الشاملة التي أدلوا بها. كما نشكر السفير روزنتال ووفد بلده على قيادهما المقتدرة للفريق العامل غير الرسمي.

وتشيد باكستان بالأعمال الهامة للمحكمتين في تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب وتؤيد هذه الأعمال. وخلال إجراءاهما، طورت المحكمتان مجموعة من السوابق في القانون الجنائي الدولي، ونحن نرحب بإسهامهما.

وقدم طلبان إلى المجلس. فقد طلب القاضي يونسن تمديد فترات عمل القضاة الدائمين الخمسة بغية بلوغ أهداف إستراتيجية الانجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – بما في ذلك استكمال جميع الطعون بحلول نهاية عام ٢٠١٤ – وطلب القاضي ميرون تمديد فترات عمل قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

ونحن نتواصل بشكل بناء مع الفريق العامل للنظر في تلك الطلبات واتخاذ قرار بشأن المدة الملائمة لتمديد فترة عمل القضاة.

وقد أُحرز تقدم في استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال الفترة المشمولة بالتقارير الأخيرة لرئيسي المحكمتين والمدعين العامين لهما (انظر S/2012/836 و S/2012/847). وخلال الأشهر الستة الأخيرة، واصلت المحكمتان إجراءات المحاكمة وإجراءات الاستئناف وصياغة الأحكام وإحالة القضايا إلى المحاكم المحلية. كما استمرتا في الإسهام بطريقة مهنية في القانون الجنائي الدولي على صعيد الإجراءات وجمع الأدلة وفي تنفيذ العديد من الإصلاحات لتحسين صياغة الأحكام والترجمة والتوعية وحفظ السجلات. ومبادرات المحكمتين لتقديم المساعدة والدعم للضحايا، فضلا عن المشاريع المتعلقة بتراثهما وبناء القدرات، هي خطوات في الاتجاه الصحيح.

والمحكمتان تبذلان جهودا لنقل مهامهما إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويسرنا أن نعلم أن الترتيبات اللازمة لذلك قد اكتملت تقريبا، حيث تنقل محكمة رواندا السجلات والمحفوظات، وكذلك المهام المتعلقة بالادعاء، إلى الآلية. ونأمل أن تنتهي محكمة يوغوسلافيا السابقة من استعداداتها لنقل مهام أخرى إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفقا لقرار المجلس ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ويتعين على المحكمتين إظهار الالتزام بالانتهاء من إجراءاهما في الوقت المناسب وضمان الامتثال الكامل لمتطلبات إجراء المحاكمات وفق الأصول القانونية. ونحن ندرك الصعوبات في إسناد العمل إلى القضاة وإدارة شؤون الموظفين في سياق عملية إنهاء عمل المحكمتين. وتوظيف العاملين واستبقاء الموظفين ذوي الذاكرة المؤسسية للقضايا يشكلان تحديات كبيرة أمام عمل المحكمتين أثناء عملية الإنجاز.

فبمرور الوقت، أسفرت قرارات المحكمتين عن مجموعة مثيرة للإعجاب من الاجتهادات القضائية التي يمكن أن تؤثر على مكافحة الإفلات من العقاب وأن تشكل مستقبل العدالة العالمية. ولذلك، من المهم المحافظة على إرث المحكمتين نظرا لإسهامهما في مجالي القانون الإنساني الدولي والمبادئ القانونية.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسين ميرون وجونسن والمدعين العامين براميرتز وجالو على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم وعلى خدمتهم. وكما قال الرئيس أوباما، ”يمثل منع الإبادة والفظائع الجماعية مصلحة أساسية من مصالح الأمن القومي ومسؤولية أخلاقية أساسية للولايات المتحدة الأمريكية“. ويتمثل عنصر أساسي لهذا المسعى في التزامنا بالعمل على تقديم مرتكبي الجرائم الشنيعة إلى العدالة

بغض النظر عن مكان أو زمان ارتكابها. ومنظومة المحاكم الدولية، التي تضم الآن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بوصفها أحدث عضو فيها، هي مؤسسة في غاية الأهمية لهذه العملية.

لقد أُحرز تقدم كبير منذ صدور التقارير السابقة. وأصدرت آلية تصريف الأعمال المتبقية أول قرار لها – بإحالة قضية للمحاكمة في رواندا – وفتحت فرعها في أروشا في الموعد المحدد في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ومن المقرر افتتاح فرع الآلية في لاهاي في تموز/يوليه ٢٠١٣. وبينما نشيد بالمحكمتين لإسهامهما التاريخي في العدالة والمساءلة، بما في ذلك إلقاء القبض على جميع الهاربين المطلوبين لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ندرك أيضا كم العمل الذي ما زال يتعين على المحكمتين القيام به للانتهاء من المحاكمات وتقليص عدد الموظفين ونقل المهام المتبقية إلى الآلية.

والمحكمتان ما زالتا تواجهان تحديات كبيرة في إنجاز ولايتيهما، ونحن نقر بالحاجة إلى المرونة في إسناد القضايا وتحديد مواعيد الاستئناف والمحاكمة. وفي ضوء تلك المهام، نعرب عن تقديرنا للجهود المستمرة التي تبذلها المحكمتان لتحسين الكفاءة وتقاسم الموارد والاقتصاد في التكاليف. والكفاءات التي أنشأتها الآلية، وهي تشمل وجود مجموعة واحدة من المسؤولين الرئيسيين – الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة – لكل من فرع أروشا وفرع لاهاي وتولي رئيس الآلية رئاسة دائرة الاستئناف في الآلية، ستضمن زيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

كما نرحب بالتدابير الأخرى لخفض التكاليف، مثل السماح للقضاة بأداء مهامهم عن بعد كلما أمكن والاستخدام االمشترك لبعض خدمات الدعم الإداري وغير ذلك من أفضل الممارسات. ونحن نتطلع إلى اتخاذ تدابير أخرى للاقتصاد في التكاليف مع المحافظة على أعلى معايير العدالة.

بخصوص محكمة يوغوسلافيا السابقة، نلاحظ الأحكام الصادرة مؤخرا عن دائرة الاستئناف والدائرة الابتدائية ونحن ندعم المحكمة تماما ونحترم أحكامها. ولا تزال وتيرة العمل في المحكمة مرتفعة، حيث كان ١٨ فردا قيد المحاكمة و ١٥ شخصا في طور الاستئناف في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقد بدأت آخر محاكمة في محكمة يوغوسلافيا السابقة، وهي محاكمة غوران هاديتش. ونشيد بالمحكمة لأنها سرعت خطاها لدرجة أنها تتوقع الانتهاء من جميع المحاكمات عدا ثلاث خلال عام ٢٠١٣.

ولئن كانت المحكمة قد نفذت إصلاحات عدة للإسراع في المحاكمات والطعون، فإنها لم تتمكن من نقل أربعة قضاة في الدوائر الابتدائية إلى دائرة الاستئناف، حسبما أذن به مجلس الأمن في عام ٢٠٠٩، نظراً لاستمرار الحاجة إليهم في تلك الدوائر. ونحن نتطلع إلى مقترحات الرئيس بشأن كيفية إصلاح هذا الوضع.

ونحن ندرك أن استبقاء الموظفين سيظل مشكلة فيما تقترب ولاية المحكمة من نهايتها، ونحث الجمعية العامة على إعادة النظر في المقترحات التي قُدمت في وقت سابق لتخصيص حافز مالي متواضع لتوفير الأموال عن طريق الحد من تغيير الموظفين.

ونؤيد أيضا برنامج التوعية الذي تنفذه المحكمة، نظرا لاستمرار الحاجة إلى المصالحة في دول يوغوسلافيا السابقة.

بخصوص المحكمة الدولية لرواندا، نشيد بتلك المحكمة لانتهائها من العديد من القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما في ذلك إنجاز العمل على مستوى الدائرة الابتدائية في ما يتعلق بـ ٩٢ من إجمالي ٩٣ متهما. وقد أصدرت الدائرة الابتدائية حكمين في قضيتي نزابونيمانا ونيزييمانا، وينتظر صدور حكم ابتدائي ثالث في كانون الأول/ديسمبر. وأصدرت دائرة الاستئناف أربعة أحكام في عام ٢٠١٢.

ونرحب بتوقع المحكمة أن تنتهي من جميع القضايا على مستوى الدائرة الابتدائية بنهاية عام ٢٠١٢.

ونواصل حث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، على التعاون في القبض على الهاربين التسعة المتبقين المطلوبين لدى المحكمة. ولا تزال الولايات المتحدة ترصد مكافآت نقدية لمن يقدم معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل الهاربين المطلوبين لدى المحكمة، سواء كان هؤلاء الأفراد سيحاكمون أمام الآلية أو في المحاكم الرواندية. ومن يوفرون الملاذ للهاربين يعرقلون العدالة ويقفون في الجانب الخطأ من التاريخ.

كما نرحب بالتزام رواندا بالفصل على نحو عادل في القضايا المحالة من المحكمة الدولية إلى رواندا. ونثني على المحكمة الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لإنشاء آلية قوية لرصد القضايا المحالة. وسنتابع هذه القضايا لكي نطئمن إلى الاستمرار في الوفاء بشروط الإحالة قبل أن تحيل الآلية ست قضايا أخرى إلى محاكم رواندا عند إلقاء القبض على الهاربين.

وهناك أيضا تعاون وثيق بين المحكمة والسلطات الرواندية في تنظيم حلقات عمل لتبادل المهارات وحلقات دراسية لبناء القدرات، والتي ستضمن تنفيذ إجراءات عادلة على الصعيد الوطني. وتعزيز المؤسسات القانونية والقضائية الوطنية يمثل أحد أهم جوانب الإرث الدائم للمحاكم الدولية مثل المحكمة الدولية لرواندا.

ثبت بأن المتهمين الذين أدينوا خلال محاكمة المحكمة لهم، مذنبون بارتكاب أكثر الجرائم المعروفة للبشرية شناعة. ولا تتمثل تركة المحكمتين مع ذلك، في مجرد تقديم فرادى الجناة إلى العدالة. بفضل تفاني المحكمتين، ذكرت تلك الجرائم في كتب التاريخ، وسيكون بوسع الأجيال القادمة الاطلاع على تلك المحفوظات والسجلات، وتصحيح التحريف الذي يطال الوقائع التاريخية. وعززت المحكمتان احترام سيادة القانون، وطورت القدرات على الصعيد الوطني، ووطدت المصالحة والسلام. وتلك إنجازات في المدى الطويل، لا تعزز فحسب، المجتمعات المتضررة من هذه الجرائم الشنيعة، بل تساعد على ضمان عدم تكرار تلك الجرائم في مكان آخر. إن التزامنا ثابت بالعمل مع المجتمع الدولي باسم هذه المسؤولية الأخلاقية الجماعية.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أشكر القاضي ميرون والقاضي يونسن على إحاطتيهما الإعلاميتين وتقييميهما لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما نقدر أيضا الإحاطتين الإعلاميتين اللتين أدلى بهما المدعيان العامان لدى المحكمتين. وأود أيضا أن أكرر تقديرنا للعمل الذي قام به السفير روسينتال.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمتان فيما يخص تسريع عملهما. وطمأننا تقدير القاضي ميرون والقاضي يونسن بأن التحضيرات جارية على قدم وساق لشروع آلية تصريف الأعمال في العمل. وقد لاحظنا أن فرع أروشا من آلية تصريف الأعمال المتبقية، قد بدأ عمله في ١ تموز/يوليه، ونأمل أن يبدأ فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، كما هو مقرر.

إننا نقدر حقيقة أن القاضي ميرون قد اضطلع بمجموعة من الإصلاحات، لتحسين عمل مختلف دوائر المحكمة. ونتيجة لذلك، سيتم الانتهاء من جميع المحاكمات بحلول عام ٢٠١٣، باستثناء عدد قليل ستبت فيه في وقت لاحق.

إننا سعداء بأن نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد انتهت من عملها فيما يخص محاكمة ٩٢ من أصل ٩٣ متهما، وبأنه سيجري النطق بالحكم فيما يخص المحاكمة

المتبقية قبل نهاية عام ٢٠١٢. وبينما تم الانتهاء من إجراءات الاستئناف فيما يخص ٤٤ شخصا، من المتوقع الانتهاء من باقي قضايا الاستئناف في نهاية عام ٢٠١٤.

كما نثني أيضا على الجهود التي يبذلها المدعيان العامان فيما يتعلق باتخاذ مبادرات تواصلية، بما في ذلك التدريب الهادف إلى تعزيز قدرة النظم الوطنية على البت في القضايا المحالة عليها، بشكل فعلي.

لقد استمعنا بعناية للشواغل التي أثارها رئيسا المحكمتين فيما يتعلق بقدرتهما على الاضطلاع بعملهما، مع التقيد بالجداول الزمنية المتوقعة لإنهاء عملهما. وأشار القاضيان إلى أن المحاكمات وطلبات الاستئناف، لا تزال تعاني من نقص الموظفين، ومغادرة موظفين عاليي الكفاءة. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها القاضيان، خاصة بشأن ضرورة الاحتفاظ بالموظفين المناسبين ذوي الخبرة. وينبغي النظر بعناية في المقترحات التي قدمها القاضيان بشأن كيفية التصدي لتلك التحديات. وينبغي معالجة أي مسألة وظيفية أو تشغيلية أو مؤسسية، فيما يتعلق بتنفيذ إستراتيجية الإنجاز، أو آلية تصريف الأعمال، من قبل المجلس بالتشاور مع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وأثار القاضيان أيضا مسألة تتعلق بتغيير أماكن إقامة الأشخاص الذين جرت تبرئتهم، وأولئك الذين قضوا فترة سجنهم. ويعيش بعضهم في منازل آمنة في أروشا منذ مدة طويلة. وهذه مسألة إنسانية هامة ينبغي حلها قريبا.

إننا نرحببتعاون جميع الدول المعنية مع المحكمتين، وهو عنصر حيوي لضمان إنجاز ولايتي المحكمتين، فضلا عن التنفيذ الناجح لإستراتيجية الإنجاز وآلية تصريف الأعمال. ونأمل أن يجري قريبا تحديد مكان الفارين الثلاثة الباقين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتسليمهما للآلية حتى تتم محاكمتهما.

كما يتعين على المحكمتين مواصلة تنفيذ ولايتيهما بشكل صارم وفقا لمبادئ الحياد والعدالة والإنصاف. كما ينبغي عدم مراعاة أية اعتبارات سياسية في عملهما.

في الختام، وبينما نعتقد أن دعم مجلس الأمن للمحكمتين أمر حاسم في هذه المرحلة الحرجة، فإننا نحث كلتا المحكمتين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على المحاكمات وطلبات الاستئناف في مسارها الصحيح. وفي ذلك الصدد، نؤيد تمديد فترة خدمة بعض القضاة، بناء على طلب رئيسي المحكمتين. وسيمهد ذلك الطريق لاستكمال المحاكمات، وطلبات الاستئناف، فيما يخص باقي المتهمين والانتقال السلس إلى آلية تصريف أعمال فعالة.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا الإعراب عن تقديرها لرئيسي المحكمتين، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية، وعلى العمل الهام الذي يضطلعان به. كما نعرب عن تقديرنا للسفير روسينتال، والوفد المرافق له، على رئاستهما المقتدرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ونود أن نعبر عن شكرنا الخاص لرئيس آلية تصريف الأعمال المنشأة حديثا وللمدعي العام ورئيس القلم لديها، وقد تلقينا تقريرها الأول الذي قدمته للمجلس اليوم (S/2012/849، المرفق الأول). ونشيد بالتزامهم، نظرا لأنهم قد تولوا مسؤولياتهم في إطار آلية تصريف الأعمال، بينما اضطلعوا تباعا بمنصب رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

عندما أنشأ المجلس المحكمتين، كان من المفهوم بأنهما، بوصفهما محكمتين مخصصتين، فلن يستمرا في الوجود إلى أجل غير مسمى. إن إنشاء آلية تصريف الأعمال بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وبداية عمليات فرع أروشا في تموز/

يوليه ٢٠١٢، انعكاس للطبيعة المؤقتة للمحكمتين، بالإضافة إلى الاعتراف بالحاجة لمنع أي ثغرات فيما يخص الإفلات من العقاب، قد تنشأ جراء الاختتام الفجائي لعمل المحكمتين. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى التحقيق الكامل لهذين الهدفين، بمجرد بدء فرع آلية تصريف الأعمال في لاهاي في العمل.

يود وفد بلدي الإشادة بالمحكمتين على إسهامهما الكبير في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، وبالتالي الإسهام بشكل كبير في تطوير القانون الجنائي الدولي. وجدير بالملاحظة إسهامهما في مجال الاجتهاد القضائي، من خلال وضع مجموعة من المعايير، بما في ذلك شروط المحاكمة العادلة، من أجل نقل المحاكمات إلى ولايات قضائية وطنية. ونحن واثقون من إسهام هذه المعايير بشكل رئيسي في تطوير مبدأ التكامل، الذي توليه جنوب أفريقيا أهمية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت المحكمتان معايير عالية لاستقلال القضاء، بينما تعملان في بيئة مشبعة بالسياسة.

إن إنهاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمهامها، التي وصلت الآن مرحلتها النهائية، مؤشر على الأشواط التي قطعت في اتجاه إستراتجية الإنجاز.

إننا نتطلع إلى إصدار المحكمة حكمها النهائي في قضية نغيربتروير، ونشجع المحكمة، على تسريع طلبات الاستئناف التي لم يجر البت فيها، بحلول عام ٢٠١٤، كما جرى تحديد ذلك من قبل، مع تقيدها بمعايير الالتزام بالقواعد الإجرائية القانونية.

وبينما ستواصل المحكمة مهامها حتى عام ٢٠١٣، وتواصل النظر في قضايا ملاديتش وهازدتش وكرادزيتش إلى ما بعد عام ٢٠١٣، فإننا نقر بالجهود الكبيرة التي تبذلها المحكمة من أجل ضمان التعاون، وضمان اعتقال جميع المتهمين. ونحن نشجع المحكمة، حتى مع القيود والتحديات التي أبرزها التقرير (أنظر S/2012/592)، على الشروع في وضع اللمسات الأخيرة على المحاكمات وطلبات الاستئناف المتبقية، على النحو الذي يحدده المجلس.

وقد أحطنا علما بأنشطة فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال، ونشيد بفعالية آلية تصريف الأعمال والجهود المبذولة للاقتصاد في التكاليف. ويشمل ذلك تعيين قاض يقيم بالفعل في أروشا، ليعمل كقاض مناوب في الفرع، وقرار المدعي العام تعيين أعضاء من مكتب مدعي المحكمة للعمل بشكل مواز في آلية تصريف الأعمال، كإجراء مؤقت، وقرار الرئيس تولي رئاسة جلسة الاستئناف التي حكمت بنقل قضية مونياروغاراما إلى رواندا. كما لاحظنا أيضا في ذلك الصدد، عزم الرئيس تولي رئاسة جلسة استئناف محتملة، في قضية غيراباتواري، وتعيين قضاة يقيمون بالفعل في لاهاي، للنظر في ذلك الاستئناف.

ونرحب بهذا الاهتمام بالكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد، مع المطالبة باقتسام عبء العمل في إدارة الأعباء القضائية.

واتساقاً مع ولايتها بموجب النظام الداخلي، نشجع آلية تصريف الأعمال المتبقية على مواصلة جهودها لتعقب الفارين وكفالة تعاون الدول في إلقاء القبض على الأشخاص الصادرة بحقهم مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتشجعنا المشاورات بين المدعي العام والدول التي يفترض وجود أولئك الأشخاص فيها. وامتثالاً لالتزاماتها بموجب النظام الداخلي، نحث هذه الدول على زيادة جهودها لتأمين القبض على الأشخاص الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف لم تنفذ.

أخيراً، نود أن نرحب بالتعاون الرفيع المستوى بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك من خلال تشاطر الموارد. ونشجع على استمرار التعاون

وزيادته، قدر المستطاع، لضمان انتقال سلس، خصوصاً وأن المحكمتين بسبيلهما إلى الانتهاء من مهامهما.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المغرب.

أبدأ بتقديم الشكر لرئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي ميرون والقاضي جونسن، والمدعيين العامين، براميرتس وجالو، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمفيدتين. ونتوجه بالشكر والتقدير أيضاً للجهود التي قام بها السفير روزنتال على رأس مجموعة العمل الخاصة بالمحكمتين.

لقد سجلنا بتقدير التقدم الذي أحرزته المحكمتان خلال الفترة المشمولة بالتقريرين (انظر S/2012/847 و S/2012/836) لإنجاز أعمالهما في أفق الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ونحيط علماً كذلك بالخطوات التي اتخذتها المحكمتان بغية تسريع وتيرة عملهما، مع الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة. وفي هذا الإطار، نرحب بالتدابير التي اتخذت من أجل افتتاح فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في أروشا في التاريخ المحدد اعتباراً من ١ تموز/يوليه، والتقدم الحاصل في عملية الانتقال من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الآلية. وهذه النتيجة ما كان لها أن تتحقق لولا الإجراءات التمهيدية لإتمام إنجازها، وخاصة المتعلقة بتوفير الإمكانات البشرية واللوجستية والقانونية لانطلاق عمل الآلية في أفق توليها لجميع مهامها في أقرب الآجال.

إننا نقدر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تمكنها من الالتزام بالتوقعات التي تقدمت بها للمجلس فيما يخص البت في القضايا المتبقية، بما في ذلك إصدار الحكم في القضية الوحيدة العالقة قبل نهاية العام الحالي، والانتهاء من دعاوى الاستئناف في نهاية عام ٢٠١٤. ولا يفوتنا، وعمل هذه المحكمة على وشك الانتهاء، أن نشيد بالتزامها بتحقيق العدالة والمصالحة وبناء القدرات الوطنية في رواندا والمنطقة، بغية تأهيل الأنظمة القضائية الوطنية لتحمل بعض حالات المتابعة، وخاصة ما يتعلق بتقديم الفارين من العدالة.

أما بخصوص فرع الآلية المنوط بها مسؤولية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا نتطلع لافتتاحه في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وإننا ندرك الصعوبات المترتبة على محاكمة ثلاثة أشخاص ألقي القبض عليهم بعد مرور وقت طويل من تاريخ اعتقال المتهمين الآخرين، وما يترتب على ذلك من ضرورة احترام الأصول القانونية للمحاكمة العادلة، مع الوفاء، في الوقت نفسه، بإلزام المحكمة باتخاذ كل التدابير الممكنة من أجل التعجيل بالمحاكمات وتنفيذ استراتيجية الإنجاز. ونتمنى أن يؤدي مجمل هذه الإجراءات إلى التخفيف من نتائج العوامل غير المنظورة التي أدت إلى تعديل ما أُعلِن سابقاً من توقعات بشأن صدور الأحكام في القضايا المتبقية المنظورة أمامها.

وختاماً، نبقى مقتنعين بأن مواصلة الحوار بين المحكمتين ومكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية الجنائية من شأنه أن يسهم في مواصلة تذليل الصعاب ذات الطابع العملي والمؤسسي التي تواجه المحكمتين في هذه الفترة الدقيقة، وهما على مشارف الانتهاء من الأعمال المنوطة بهما. كما أن هذا الحوار يبقى مهماً لتمكين هذا المجلس من فهم أعمق للتطورات والتحديات التي تواجهها المحكمتان وحشد مزيد من الدعم لولايتيهما.

أستأنف الآن مهمتي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لدولة السيد ألكسندر فوسيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع في جمهورية صربيا.

السيد فوسيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن الوقت يداهمنا، لن أقرأ بياني بالكامل. وأرجو أن يحصل الأعضاء عليه في صورته المطبوعة كاملة.

أولاً، أود أن أنوه إلى أن صربيا ورئيسها وحكومتها ملتزمون تماماً بالسلام والمصالحة في منطقة غرب البلقان، إذ نسعى لبناء دولة عصرية يحكمها القانون، وتنهض بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، ومن أهم جوانبها تطبيق القانون الدولي والسعي إلى إحقاق العدالة. ويبدو من بيان رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن هذا الاجتماع واحد من سلسلة من الاجتماعات العادية وأن كل شيء يجري مثلما كان في السابق ويتبع نفس الإجراءات البيروقراطية المعتادة والمعروفة. وبالنسبة لبلدي، صربيا، فهذا ليس بالاجتماع العادي. بل هي فرصة سنحت لنا لكي نؤكد، بصوت عال وواضح، أن القانون الدولي يجب أن يطبق على الجميع بالعدل، وليس بانتقائية، وليس لصالح البعض على حساب الآخرين. وبالنسبة لصربيا، فإن القانون والعدالة يتقدمان على السياسات. ومع ذلك، فإننا نعتبر أن القانون والعدالة لم يكونا دائماً من المبادئ التوجيهية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى النتائج التي أحرزتها جمهورية صربيا في تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال الأعوام السابقة، لا في إطار الوفاء بالتزاماتها الدولية فحسب، بل وفيما يتصل بحسن نواياها في الإسهام بتحقيق العدالة الدولية والمصالحة في المنطقة.

وباعتقال غوران هاديتش في تموز/يوليه ٢٠١١، استكملت جمهورية صربيا تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من حيث تسليم المدانين الفارين للمحكمة. ومن بين الـ ٤٥ مداناً الذين أحالتهم جمهورية صربيا إلى الولاية القضائية للمحكمة، هناك رئيسان سابقان للجمهورية ورئيس وزراء سابق ونائب رئيس وزراء سابق وثلاثة رؤساء أركان سابقين، ورئيس سابق لجهاز أمن الدولة والعديد من جنرالات الجيش والشرطة.

وفيما يتعلق بالتعاون بشأن الوصول إلى الوثائق والملفات والشهود، لا بد لي من القول إن جمهورية صربيا ردت تقريباً على كل طلبات المساعدة الـ ٢٠٠ ٣ التي تلقتها من مكتب المدعي العام وفرق الدفاع. وطلبات المساعدة الجديدة هي وحدها الجاري تلبيتها. ولم نرفض طلباً واحداً لمكتب المدعي العام للمساعدة في الوصول إلى ملفات الدولة.

والمعلومات المقدمة توضح بجلاء أن التزام جمهورية صربيا بتبيان الحقيقة بشأن الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة التي دارت وقائعها على أرض يوغوسلافيا السابقة. وهذه تشمل معاقبة المسؤولين عن الجرائم، بغض النظر عن عرقيتهم أو الأصل العرقي للضحايا.

وإذ نأخذ تلك الكلمات في الاعتبار، فقد تلقّى إيماننا بالعدالة الدولية صفعة قوية في أعقاب الحكم المخزي بالبراءة الصادر عن دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أعفي بموجبه أنتي غوتوفينا وملادن ماركاتش من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت بحق السكان المدنيين الصرب في الهجوم الذي شنته القوات الكرواتية باسم عملية العاصفة. وقد ألحق ذلك الحكم الذي أثار ردود أفعال حادة مفهومة في أنحاء شتى من العالم - بما في ذلك ردود فعل المسؤولين في جمهورية صربيا، بل قبل ذلك شعب صربيا، فضلا عن الخبراء الدوليين - ضررا بالغا - أولا وقبل كل شيء - بأسر ضحايا الجرائم التي ارتكبت خلال عملية العاصفة.

ومن المهم جدا أن نثير بعض الأسئلة في ذلك الصدد: هل يتمتع الصرب بالحق في العدالة؟ ومن هو المسؤول عن قتل العديد من المدنيين الصرب في كرواتيا، وعن أكبر عملية

تطهير عرقي نفذت على نطاق واسع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية؟

فقد بدأ الهجوم الشامل على جمهورية كرايينا الصربية في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ في الساعة ١٧/٠٦ بعمليات قصف عشوائي لأهداف عسكرية ومدنية في القطاعين الشمالي والجنوبي – وهي مناطق تحت حماية قوات الأمم المتحدة. وطرد أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ من الصرب أو فروا من إقليم جمهورية كرايينا الصربية التي استولت عليها قوات الجيش الكرواتي. وشهد ممثلون للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في بعثة المراقبة في زغرب على جرائم عديدة ارتكبت بحق السكان الصرب خلال عملية العاصفة، على نحو ما تثبته التقارير المرسلة إلى رؤسائهم. ويقودنا قرار منع ممثلي الأمم المتحدة من مغادرة ثكناهم في كنيناللقيام بدوريات في المنطقة في بداية عملية العاصفة، إلى الاعتقاد بأن ذلك القرار لم يتخذ إلا لمنعهم من أن يشهدوا على قتل وطرد الصرب من جمهورية كرايينا الصربية.

لقد واجه المجتمع الدولي أكبر كارثة إنسانية منذ نشوب الصراع في يوغوسلافيا السابقة، في حين أبلغ موظفو الأمم المتحدة عن ارتكاب جرائم خطيرة بحق الجنود والمدنيين الصرب المحتجزين، بالإضافة إلى الإبلاغ عن إزالة الجثث وأعمال تدمير ونهب ممتلكات الصرب على نطاق واسع.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى بعض الجرائم وأعمال القتل التي ارتكبت بحق السكان الصرب من قبل القوات تحت قيادة ملادن ماركاتش وأنتي غوتوفينا. ففي القطاع الجنوبي، وفي حوالي الساعة ١٠/٠٠، اقتحم اللواء السابع الذي يسمى – بوماس – كنين وسارع إلى محاصرة قوات الأمم المتحدة بخمس دبابات، ثم شرع بعد ذلك مباشرة في ''تنظيف الأرض'' – الذي يعني تصفية الصرب المتبقين. ونتيجة لذلك، فقد كان ممكنا مشاهدة جثث القتلى من المدنيين في ٤ و ٥ آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد أزيلت تلك الجثث ليلا يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٥.

وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، في الساعة ١١/١٥، حاولت قوات الأمم المتحدة الوصول بالقوة إلى المستشفى على متن خمس من ناقلات الأفراد المدرعة بهدف إخلاء الجرحى. غير أن قوات ''بوماس'' منعت قوات الأمم المتحدة من الوصول إلى المستشفى. ونفذت عمليات ''تنظيف'' أجزاء أخرى في القطاع الجنوبي في ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، في سياق السعي المستمر إلى قتل جميع الصرب المتبقين. ونهبت وأحرقت قرى بأكملها على مرأى ومسمع من ممثلي الأمم المتحدة. ويتمثل أحد الأمثلة على تلك الجرائم في بلدة كوستاني التي أحرقت تماما و لم ينج من سكانها أي فرد. وكان ذلك نفسه مصير قريتي كوسوفو وبارسياس. وفي ١٠ آب/أغسطس، عثرت قوات الأمم المتحدة على جثث متعفنة لسبعة من المدنيين الصرب في قرية أوزداليا.

واستخدمت شاحنة تبريد تزن ٢,٥ طن وسيارة إسعاف لنقل جثث المدنيين الصرب الذين قتلوا لكي تدفن في مقبرة محلية بالقرب من كنيسة كنين في ١٠ آب/أغسطس. وكان قائد من قوات ''بوماس'' هو الذي تولى قيادة تلك العمليات أيضا. ومنع موظفو الأمم المتحدة من الإدلاء بشهادهم في ذلك الشأن.

وارتكبت جرائم مماثلة تماما في القطاع الشمالي. وارتكبت أيضا جرائم ضد السكان الصرب في مناطق أخرى استهدفت من قبل عملية العاصفة وتم تنفيذها مباشرة في أعقاب العملية. ففي ٦ آب/أغسطس من عام ١٩٩٥، قتل ديورو بروييفيتش، من قرية بروييفيتش، في بلدية كوستانيتسا أمام منزله، الذي أشعلت فيه النيران. وقتل أيضا ميلوس بروييفيتش – المولود في عام ١٩٤٨ وهو من القرية نفسها – وتم ذبحه وأحرق كما أحرق منزله.

وقتل الزوجان لوكا ومليتسا دوبري من قرية بروكليين وأحرقا في منزلهما في قرية يوسيفتيشي في بلدية غلينا. وعندما عثر على جثة رجل مسن، قطع رأسه وبترت كلتا ذراعيه. وعثر أيضا على جثث ما لا يقل عن أربعة أشخاص أحرقوا في كومة قش. وتم التعرف على اثنين منها، هما جثتا الزوجين سيفيو وديسناكا ماتيفيتش.

فمن قتل أولئك الأشخاص؟ هذا السؤال لا يزال دون إجابة.

وفي ٦ آب أغسطس، أحرقت مارا أوغاركوفيتش – وهي تبلغ من العمر ٧٤ سنة وطريحة الفراش – في منزلها في قرية كوميتش القريبة من أودبينا. وقتل أيضا بيتار لامفيتش ووالدته سافا، وميكا بافليتسا وتم إحراقهم. وقتل أيضا بوجا ميركوفيتش في قرية بوليتشي. وفي ٢٧ آب/أغسطس قتل في قرية غوسيتش قرب دييفيرسكا ثمانية مدنيون تبلغ أعمارهم ٧٠ عاما، سبعة منهم من أسرة بوراك: سافو، فاسيلي، غروزدانا، مانيا، كولا، ميلكا، ودوسان. وكانت الضحية الثامنة: جوكو مازيبرادا. ودفنوا جميعا سرا في مقبرة كنين تحت أرقام تسلسلية من ٥٥٠ حتى ٥٥٧ دون ذكر أسماء الأول أو الأخير. ورفضت وزارة الداخلية في كرواتيا تسليم جثث الموتى إلى أقاربهم في محاولة منها لإخفاء الجريمة.

فمن قتل أولئك الأشخاص؟

لقد ورد في تقرير ممثلي بعثة المراقبة المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، في جملة أمور، أن مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة قاموا بتفتيش ١٠ ٠٠٠ منزل في ١٤٠ قرية صغيرة فوجدوا أن نسبة ٦٩ في المائة من تلك المنازل قد دمرت أو أحرقت إما كليا أو جزئياً. ومضى التقرير إلى وصف أعمال نهب وحرق المنازل الصربية في بتروفاك التي حدثت في وقت مبكر من أيلول/سبتمبر، بعد شهر واحد من عملية العاصفة.

وليست هذه سوى بضع أجزاء هامة من المعلومات فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الصربي أثناء عملية العاصفة.

وأود أن أختتم كلمتي بطرح السؤال مرة أخرى: إن لم يكن غوتوفينا وماركاتش مسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم، فمن المسؤول عنها إذن؟ إن المحكمة لم تجب عن هذا السؤال بعد.

ومن المهم التأكيد على العديد من الحقائق والمسائل المثيرة للجدل فيما يتعلق بحكم البراءة الذي أصدرته المحكمة. فقد صدر الحكم بأغلبية ثلاثة أصوات مقابل صوتين لقضاة دائرة الاستئناف. وأوضح القاضيان المعترضان على الحكم آراءهم بلهجة عنيفة على غير العادة. وأكد القاضي فاوستو بوكار – أحد القضاة المعترضين، والرئيس السابق للمحكمة – أن الحكم يتعارض مع أي معنى للعدالة، ووصف الحكم بالغرابة. والأمر الذي يثير الاستغراب أيضا أن غالبية قضاة دائرة الاستئناف – التي أنشأتها الأمم المتحدة – لم يكونوا على ثقة تذكر بالقادة العسكريين وغيرهم من كبار المسؤولين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين كانوا في الميدان تحت عَلَم الأمم المتحدة في ذلك الوقت الذي وقعت فيه الأحداث موضوع قرار الدائرة الابتدائية، وهم الذين أدلوا بشهاداتهم عن الأحداث أمام الدائرة الابتدائية. وقد رفضت جميع تلك الشهادات في حكم الطعن. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب كل من المدعي العام السابق والحاضر للمحكمة عن خيبة أملهما في الحكم، وشددا على أنه كان ظالماً.

وإذ نقيّم آثار ذلك الحكم، فإنه يتعين علينا التأكيد على أن المحكمة قد فشلت – تأسيسا على نتائج العمل الذي اضطلعت به – في الحكم على الجناة المسؤولين عن قتل ما يربو عن ١ ٥٠٠ من صرب كرواتيا، وعن إجبار ما يزيد عن ٢٥٠ ٠٠٠ من صرب كرواتيا على مغادرة منازلهم التي طردوا منها، علاوة على مسؤوليتهم عن العديد من الجرائم

الأخرى التي ارتكبت بحق السكان المدنيين في عملية العاصفة، بغض النظر عن أن المحكمة قد توصلت في أحكامها بيقين تام، إلى أن تلك الجرائم قد ارتكبت خلال الفترة نفسها. وأتوجه بالشكر العميق للسيد براميرتز على تأكيد تلك الحقيقة اليوم.

وينبغي التأكيد على أن هذه ليست المرة الأولى التي توصلت فيها المحكمة عبر ممارستها إلى أن تلك الجرائم قد ارتكبت بالفعل، دون أن تقرر أن أيا من المتهمين أو أي شخص آخر كان مسؤولا عن ارتكابها.

ويتمثل القرار الثاني، بإعادة المحاكمة من قبل الدائرة الابتدائية، فقد أسقطت فيه جميع التهم الموجهة إلى راموش هاراديناي، وهو قائد سابق لما يسمى جيش تحرير كوسوفو. وأخليت أيضا ذمة المتهمين إدريس بالاي ولاهي براهيماي من الجرائم التي ارتكبت في مخيم يابلانيتشا في عام ١٩٩٨ ضد الأقلية الصربية وغيرها في منطقة ميتوهيا في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الصربية.

وقد ترك الحكم بالبراءة في دعوى المدعي العام ضد راموش هاراديناي، وإدريس بالاي، ولاهي براهيماي، الذي صدر بموجب إعادة المحاكمة على أساس ست تهم تتعلق بالجرائم التي ارتكبت في معسكري جيش تحرير كوسوفو في يابلانيتشا وفي ميتوهيا في عام ١٩٩٨ آثارا مماثلة. وأذنت الدائرة الابتدائية بالإفراج المؤقت عن هاراديناي بالإضافة إلى الإذن له بالمشاركة في الأنشطة السياسية، وهو أمر يشكل حالة فريدة في ممارسة المحكمة لمهامها، على الرغم من أنه كان يجب على المحكمة أن تدرك في ذلك الوقت أنه كانت هناك مشكلة فيما يتعلق بحماية الشهود في تلك القضية. وكان موقف موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إزاء القضية وإزاء المتهم هاراديناي غريبا جدا أيضا. فعلى الرغم من وجود مشاكل واضحة، قدمت البعثة تأكيدات بشأن الإفراج المؤقت عن هارادينا‌ي. وفي ذات الوقت أعلن السيد بيترسن، رئيس البعثة في ذلك الوقت – أن هاردينا‌ي صديق له.

وقد أدى ذلك القرار إلى زيادة الأمر سوءاً، إذ كان معروفا على نطاق واسع قتل عدد كبير من الشهود في ظروف مريبة للغاية، في حين رفض آخرون الإدلاء بشهادتهم بعد تعرضهم للضغط الشديد. فقد توفي عدد قليل من الشهود المحتملين في ظروف مثيرة للجدل، في حين رفض العديد من الشهود الرئيسيين – وفقا لمكتب المدعي العام – الإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة خوفا على سلامتهم الشخصية. وعلى الرغم من الالتزام بحماية الشهود كان واضحا جدا، فقد فشلت المحكمة في الوفاء بذلك الالتزام.

وأود أن أقدم الآن مجرد أمثلة قليلة على الجرائم التي ارتكبت ضد السكان الصرب من غير الألبان والصرب الألبان في إقليم كوسوفو وميتوهيا تحت قيادة راموش هارادينا‌ي.

في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، خطط راموش هارادينا‌ي لهجمات إرهابية ونفذها ضد أفراد في الجيش اليوغسلافي ووزارة الداخلية بجمهورية صربيا، وشمل ذلك ارتكاب جرائم بحق الشعب الصربي والألبان غير الموالين.

في ٢٢ نيسان/أبريل، جرى اختطاف كل من سلوبودان رادوزيفيتش، وميلوس رادونوفويتش، وميليكا رادونوفيتش من قرية داسينوفاتش الواقعة في مقاطعة ديكان. اقتيد ثلاثتهم إلى السجن الذي أسسه راموش هاردينا‌ي في قرية غولادجان، في مقاطعة ديكان، حيث أُسيئ إليهم. أعيد رادوزيفيتش إلى القرية، وقُتل فيها. كما أعيد رادونوفيتش إلى قرية داسينوفيتش وقتل هناك وأحرقت جثته داخل بيته، أما مليكا رادونوفيتش، فقتِل في قرية غلودجان وألقي بجثته في بحيرة رادونجيس. ويشتبه في أن يكون هاردينا‌ي وبلاي قد ارتكبا الجريمة.

في ١٨ حزيران/يونيه، اختُطِف كل من فوسيتش فوكفيتش، ونوفيكا فوستش، وعزت غوتيتش في قرية غلودان، واقتيدوا إلى السجن المحلي، حيث قُتِلوا بعدما تعرضوا للتعذيب. ويشتبه في أن يكون راموش هاردينا ي قد ارتكب الجريمة.

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قُتِل ستة شُبان – هم إيفان أوبرادوفيتش، ودراغان تريفوفيتش، وزوران ستانوجيفيتش، وسفيتسلاف ريستش، وفوكوساف غفوزدينوفيتش، وإيفان راديفيتش – في هجوم إرهابي على مقهى ''باندا كافي'' في بلدة بتش. وكان مرتكبو الجريمة ممن يأتمرون بأمر راموش هارادينا ج. سؤالي اليوم هو: من المسؤول عن قتل هؤلاء الناس؟

كانت الصغيرة آنا تاكفيتش، البالغة من العمر ست سنوات، من بين ٤٠ طفلاً صربياً تعرضوا للقتل أو المذابح أو الاختطاف في كوسوفو وميتوهيا. فقد اختطفتها مجموعة من الألبان مع جدها فيزلين البالغ من العمر ٧١ عاماً في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩. في منتصف أيلول/سبتمبر، وجدت آنا مقتولة على طريق بريزرين – زور، وقد بُتر أحد ذراعيها. من قتل آنا؟ ومن المسؤول عن قتلها؟

اختُطِفت عائلة ستوكافيتش – نديليكو، وزوجته دارا، وأبناؤهما الثلاثة ألكسندر، ودوردجي، ورادومان – من بلدة جاكوفيتسا وهم في طريقهم إلى الكنيسة، حيث كانوا يريدون الاختباء من الإرهابيين الألبان. لا يزالون جميعهم في عداد المفقودين ولا يزال مصيرهم مجهولا.

يجب أن نشدد على حقيقة أنه، عند تلخيص ممارسات المحكمة، يبدو واضحاً أنها، بالرغم من وجود مئات الآلاف من اللاجئين الصرب، وآلاف القتلى والجرحى، لم تحكم إلا على حفنة من الحراس في سجن مخيم سيليبيتشي في البوسنة وعلى اثنين من الحراس الألبان كانا من الجناة المباشرين من ذوي الرتب الدنيا.

ونشدد على أن صربيا لم تطلب أبداً التطابق أو التماثل فيما يتعلق بإدانات المحكمة وأحكامها. بيد أن تلك الحصيلة تعضد الزعم القائل إن العدالة في إجراءات المحكمة كانت انتقائية، ومن الواضح أن العدالة الانتقائية لا يمكن اعتبارها عدالة. في الختام، إن نتيجة عمل المحكمة فيما يتعلق بتحقيق العدالة للكثير من ضحايا النزاعات المسلحة التي وقعت في أراضي يوغسلافيا السابقة يمكن وصفها بأنها فظيعة، وهي الكلمة نفسها التي استخدمها القاضي بوكار لوصف حكم محكمة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد أنتي غتوفينا وملادين ماركاش.

أهم عمل كُلِّفت به المحكمة كان المساهمة في جهود المصالحة في غرب البلقان. وخلال أكثر من عشر سنوات من وجودها، أدانت عدداً من الزعماء الصرب السياسيين والعسكريين السابقين بارتكاب جرائم حرب. وفي الوقت نفسه، لم تدن أي مسؤول كبير من كرواتيا أو البوسنة، ولم تدن أي مسؤول من ألبان كوسوفو بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

على ضوء الحكم الصادر مؤخراً، اختيرت الأمة الصربية دون غيرها لتكون المرتكب الوحيد لهذه الأعمال، واختير الشعب الصربي ليكون الشعب الوحيد المسؤول عن العنف الرهيب الذي اجتاح يوغسلافيا السابقة في عقد التسعينات. من الواضح جلياً أن ذلك لا يتفق مع الحقائق. لم تقم المحكمة العدل لأنها لم تُقسِط في توجيه اللوم إلى جميع مستحقيه.

تجدر الإشارة إلى أن الحروب التي جرت في يوغسلافيا السابقة كان حروباً أهلية وعرقية، بل وحتى دينية. لم تكن ثمة من براءة في مواجهة الشر. كانت الأطراف جميعها أطرافاً محاربة، وكان هناك ضحايا وأعمال إجرامية في كل جانب.

نقول كل هذا اليوم أمام مجلس الأمن ليس لأننا نتوقع أن تغير المحكمة ما أصدرته من أحكام حتى الآن، لكن لأن المحكمة قد أنشأها المجلس. ونذكِّر بأن المحكمة أنشئت بغرض إحلال السلام وصون السلم والأمن في أراضي يوغسلافيا السابقة. واليوم، بعد مرور ٢٠ عاماً تقريبا على إنشاء المحكمة، فإن ثمة تساؤلا عما إذا كانت المحكمة قد نجحت في تحقيق ذلك الغرض.

ستواصل حكومة جمهورية صربيا تعاونها مع المحكمة على المستوى التقني.

تعتقد جمهورية صربيا أن الفهم الكامل لعمل المحكمة وعواقب قراراتها بحاجة إلى إلقاء الضوء عليه أمام المجتمع الدولي بأكمله، حتى لا يكون هناك أي تسامح في الأعمال الشريرة أو يقوم المدافعون عن تلك الأعمال بتمجيدها. فذلك لا يؤدي إلا إلى التشجيع على تكرارها، وهو عكس ما قصده مجلس الأمن حين أنشأ المحكمة.

فيما يتعلق بأنشطة المحكمة، يجب أن أؤكد على أن المسائل التالية لها أهميتها القصوى بالنسبة لصربيا: مبادرة السماح لأفراد أدينوا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بأن يقضوا فترات سجنهم في الدول التي نشأت داخل أراضي يوغسلافيا السابقة، والتي هم من مواطنيها، ومستقبل محفوظات المحكمة.

بالنسبة لمبادرة السماح للأفراد المدانين أمام المحكمة بقضاء فترات سجنهم في الدول التي نشأت داخل أراضي يوغسلافيا السابقة والتي هم من مواطنيها، أذكّر بأن التوصية التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن، الواردة في الفقرة ١٢١ من تقريره المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٣، وأشار فيها إلى أن الأمين العام يرى ”أنه، بالنظر إلى طبيعة الجرائم التي هي قيد البحث، وما للمحكمة من طابع دولي، ينبغي أن يجري تنفيذ الأحكام خارج أراضي يوغسلافيا السابقة“ (S/25704، الفقرة ١٢١)، لا تزال سارية. بالرغم من أن ذلك الموقف كان يمكن تبريره عام ١٩٩٣ أثناء النزاع المسلح، فإن من الواضح أنه فقد صلاحيته وأن الظروف قد تغيرت.

أود أن أؤكد أن الدافع الأول لهذه المبادرة هو استعداد جمهورية صربيا لتولي المسؤولية عن الأحكام بالسجن التي فرضت على مواطني جمهورية صربيا المحكوم عليهم أمام المحكمة في لاهاي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التشديد على أن أحد الأغراض من الإدانة إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع. في ذلك السياق، نرى أن من غير المتوقع أن تؤدي الأحكام مفعولها إنْ قضى المحكوم عليهم فترات حكمهم في بلدان بعيدة لا يعرفون لغتها، وتكون الزيارات الأسرية فيها نادرة. لذا فإننا نناشد مجلس الأمن بشدة أن ينظر عاجلاً في هذا الطلب وأن يستجيب له.

أود أيضاً أن أكرر أن صربيا مهتمة جداً بمسألة مستقبل محفوظات المحكمة. لقد أحيط مجلس الأمن علماً بموقف صربيا الرسمي حيال تلك المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. صربيا مستعدة للمشاركة بنشاط في كل المناقشات التي ستجري مستقبلاً بشأن تلك المسألة، وتواصل تعاونها في ذلك الخصوص مع فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

في اعتقادنا أن إنجاز الأهداف المذكورة أعلاه له أهمية استثنائية، أولاً لكفالة تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الشنيعة التي تكلمت عنها، لكن أيضاً من أجل مستقبل منطقة غرب البلقان. إذا كان مجلس الأمن جاداً بشأن تعزيز المصالحة في البلقان، فإن من الضروري تجنب أي تصور غير لائق أو ممارسة تأثير لا داع له.

إن صربيا في طريقها لتصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي، وهي راغبة في التعاون مع جميع الشعوب والبلدان في المنطقة. لقد تعهدت بأن تفي بجميع واجباتها الدولية. وهي تتحاور مع

بريشتينا تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، وكل ما تطلبه صربيا هو العدالة، لا أكثر ولا أقل.

أخيراً، لقد تشرفت بمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة هذا الشهر، فأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. في الوقت نفسه، أود أن أشكر السفير هارديب سينغ بوري والوفد الهندي على عملهما الممتاز الشهر الماضي.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالترحيب بالقاضيين ميرون وجونسين، وكذلك بالمدعيين العامين براميرتز وجالو، وبإزجاء الشكر لهم على تقريري المحكمتين عن التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ إستراتيجيتي الإنجاز.

دافعت جمهورية كرواتيا منذ البداية عن إنشاء المحكمة وعن عملها. فإنشاء المحكمة تطور محمود وبالغ الضرورة، أبرز اعتراض المجتمع الدولي ورده على ثقافة الإفلات من العقاب التي سادت طوال قرون في الشؤون المتعلقة بالمسؤولية عن الجرائم المرتكبة أثناء الحرب والتراعات المسلحة.

الغرض الرئيسي للمحكمة هو محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والمساهمة بالتالي في إحلال السلام وصونه، وكذلك في تعزيز العدالة والمصالحة في المنطقة.

بالرغم من بعض أوجه القصور، فقد اضطلعت المحكمة بدور مهم في تعزيز عالمية العدالة. ونأمل مخلصين أن تختتم الإجراءات القضائية بحق الأشخاص المدانين في فترة قصيرة، على ضوء المواعيد النهائية لإنجاز عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

إن محاكمة جرائم الحرب عملية يجب أن تستمر. ومن العناصر الهامة في هذه العملية مواجهة الماضي، مهما كان صعبا. إن قبول الحقيقة المثبتة شرط أساسي للعملية التي تفضي إلى المصالحة. نحن نفهم الإحباط المحتمل للذين أسسوا مواقفهم على محاولات تهيئة إحساس زائف بالتكافؤ عن طريق المساواة بين السياسة الإجرامية في حد ذاتها والجرائم الفردية المرتكبة من جانب آخر والتي لم تجد دعما في السياسة الحكومية. بيد أنه لا يسعنا أن نقبل رد فعل يرقى إلى التشكيك في قرارات المحكمة بل ورفضها وهو ما يسهم في إيجاد جو يجعل من الصعب مواصلة العمليات الايجابية الجارية في المنطقة. نحن نرى أن على كل عضو مسؤول في المجتمع الدولي احترام النظام القانوني والالتزامات التي تم التعهد بها، سواء يوافق عليها أم لا.

لا يمكن تحقيق الهدف الأولى من المحكمة إلا عن طريق كشف الحقيقة. جزء من الحقيقة التي أكدتها المحكمة في الأحكام الأخيرة المتعلقة بالجنرالين الكرواتيين المتقاعدين هو أن كرواتيا لم تكن ضالعة في أي عمل إجرامي مشترك ولم تقم بأي عمل إجرامي، وأن سياسة الحكومة لم تكن التخطيط لجرائم حرب أو ارتكابها. ومن جهة أخرى، لم يذكر الحكم أنه لم تكن هناك جرائم فردية ارتكبها الجانب الكرواتي، بما في ذلك جرائم الحرب. نحن نعلم أن هذه الجرائم ارتكبت على المستوى الفردي، وهذا الحكم لا يقلل بأي شكل من الأشكال من شأن هذه الجرائم أو ينفي حقيقة أنها غير مقبولة. لقد حاكمت جمهورية كرواتيا العديد من الأفراد على ارتكاب هذه الجرائم، وأشدد بصفة خاصة على أنها ستواصل القيام بذلك. وفي القيام بذلك، نعول على تعاون جميع الدول والمنظمات المهتمة. وعلاوة على ذلك، نهيب بجميع الدول الخلف في يوغوسلافيا السابقة معالجة قضايا جرائم الحرب التي ارتكبها مواطنوها.

والسبب الآخر في تأييد كرواتيا لعمل المحكمة هو مساهمتها في بناء أسس سليمة للتعاون بعد الحرب وفي المستقبل في المنطقة. إن جهازا قضائيا خارجيا مستقلا يتعرف على المسؤولية الفردية عن جرائم حرب معينة ويعاقب عليها يقلل خطر الاتهامات التعسفية المتبادلة والانتقام من دول وشعوب بأكملها في المنطقة. قوبل الحكم الأخير في قضية الجنرالين الكرواتيين المتقاعدين بالانتقاد من جانب جار كرواتيا، صربيا. وفي حين أننا نتعاون تعاونا تاما مع المحكمة، فقد توصلت المحكمة وحدها إلى الحكم النهائي. وحيث أن المحكمة أنشأها مجلس الأمن، نعتقد أن شكوى في ما يتعلق بقرارات المحكمة ينبغي أن يتناولها الجهاز المنشئ وليس كرواتيا.

كرواتيا ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة عملية المصالحة بين الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة، وتؤيد تأييدا تاما التعاون الإقليمي في مجال جرائم الحرب. ونحن على ثقة بأن هذا التعاون ينبغي أن يجري وفقا للمبادئ الراسخة في متن القانون الجنائي الدولي، ومنها مبدأ عدم المحاكمة على جرم واحد مرتين، مع التقيد التام بالولايات القضائية والاختصاصات الوطنية. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بأن كرواتيا، في آذار/مارس ٢٠١٢، قدمت إلى صربيا مشروع اتفاق ثنائي بشأن محاكمة ومعاقبة جرائم الحرب. وتعتقد كرواتيا اعتقادا راسخا أن هذا النوع من التعاون المقترح يمثل أفضل نهج إزاء حل قضايا جرائم الحرب، بدلا من ممارسة مطالبة بلد واحد بالولاية القضائية في ما يتعلق بجرائم حرب لم ترتكب على أراضيه أو من جانب مواطنيه. لكننا نأسف لإبلاغ المجلس أننا لم نتلق أي رد من الجانب الصربي حتى الآن.

وفي الختام، وطوال السنوات التي عملت فيها المحكمة، كانت هناك حالات لم تكن كرواتيا راضية فيها، لكنها تعاونت دائما مع المدعي العام للمحكمة. وبغض النظر عن التصور العام لقرارات المحكمة، فقد احترمناها دائما احتراما كاملا. أخيرا، ورغم أن مكتب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من المقرر أن يغلق، فإن بلدي عاقد العزم على مواصلة التعاون حتى الانجاز النهائي لولاية المحكمة. وتود كرواتيا أيضا أن تؤكد مجددا التزامها بمحاكمة جرائم الحرب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة غولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): ينبغي أن يشكل إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإرثهما رسالة إلى الأجيال القادمة مفادها أنه لا يوجد أحد فوق القانون وأنه لن يتم التسامح في أي مكان مع جرائم كالتي حصدت الأرواح في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. أتوجه بالشكر إلى الرئيسين والمدعيين العامين على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

وإذ أنتقل إلى مسألة إنجاز عمل المحكمتين، نلاحظ الجهود الإضافية التي بذلتها المحكمتان مؤخرا، إلى جانب الإصلاحات الإضافية لإجراءات المحكمتين والتركيز على تعزيز الإنتاجية وتعظيم الكفاءة، دون التضحية بمعايير مراعاة الأصول القانونية. من الواضح أنهما ما زالتا تواجهان نفس التحديات، التي لها بلا شك تأثير كبير على إنجاز أعمالهما والوفاء بالمتطلبات الضرورية للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ويحدونا الأمل أن تتمكن المحكمتان، في مراحلهما النهائية، من التغلب بسرعة على حالات التأخير المؤقت في تأكيد وعودهما القوية النهائية وأن العدالة ستأخذ مجراها في ما يتعلق بمرتكبي الفظائع. انتظر الضحايا وأسرهم ما يكفي للحصول على فرصة للانتصاف وإغلاق الملفات، والمزيد من التأخيرات يقوض فحسب هذه الوعود الرسمية. وفي هذا الصدد، فإن إعادة تعيين القضاة، الدائمين والمخصصين، وفقا للمتطلبات الحالية لإجراءات المحاكمات والاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، خطوة ايجابية وضرورية

من أجل زيادة قدرتهم على تناول القضايا بفعالية بشكل متزامن.

ولتلك الأسباب، فإن تعزيز العدالة الجنائية الدولية وكفالة المساءلة وعدم ترك فرصة للإفلات من العقاب على جرائم مسجلة ارتكبت على أراضي يوغوسلافيا السابقة تشكل بعض أولويات البوسنة والهرسك، والتزامنا وتفانينا تجاهها قوي وراسخ. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الجرائم المرتكبة، التي أكدتها بلا شك المحكمة في لاهاي، ينبغي ألا تبقى بلا عقاب. ونلاحظ تقييمات وشواغل المدعين العامين، وندرك تماما أن هناك الكثير مما يتعين عمله.

لكن من الضروري أن نضع في الاعتبار أن البوسنة والهرسك تتحمل العبء الأكبر من محاكمات جرائم الحرب، وأنه منذ عام ٢٠٠٥ قدمت أكثر من ١٠٠ قضية إلى المحاكمة بنجاح وأنجزت جميع القضايا المحالة عملا بالمادة ١١ مكررا. ويظل الواقع أن بلدي ما زال يواجه مهمة صعبة، حيث لا يزال هناك حوالي ٣٠٠ ١ قضية يتعين النظر فيها. وعلاوة على ذلك، نحن نوافق تماما على أن التعاون بين بلدان المنطقة هام للغاية وأنه ينبغي تكريس كل جهد لتحسينه من خلال العديد من الاتفاقات الثنائية لمعالجة أوجه القصور الممكنة.

أخيراً، أود أن أكرر القول إن البوسنة والهرسك تؤكد التزامها بالوفاء بالتزاماتها وكفالة المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة. ومع تجهيز الآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية بغية مواصلة الاضطلاع بمهام كلتا المحكمتين، نكون قد كفلنا المحافظة بشكل دائم على كامل مجموعة السوابق في القانون الجنائي الدولي التي توصلت اليها المحكمتان، وإسهامهما الرائد في الفقه القانوني ونظام العدالة الدولي. ونتعهد للأجيال المقبلة، وللضحايا مع ما يشعرون به من آلام ومعاناة هائلة، بكفالة أن يجري تقديم مرتكب كل جريمة والمسبب بمعاناة كل ضحية، على أي جانب كان، الى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أولاً، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع، لا بل محط الانظار، بالنيابة عن مملكة المغرب الطيبة والجميلة. ومن الواضح أن العالم سيكون في أيد أمينة خلال كانون الأول/ديسمبر، كما كان أيضا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المفعم جداً بالعمل تحت قيادة السفير هارديب سينغ بوري، الذي اثني على عمله الرائع.

(تكلم بالإنكليزية)

ويود وفد بلدي أن يشكر الرئيسين والمدعيين العامين لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقاريرهم بشأن استراتيجيات الإنجاز لهاتين المحكمتين (S/2012/592 و S/2012/594).

ويثني وفدي على إنجازات محكمة يوغوسلافيا منذ إنشائها، ونأمل أن تستكمل محاكماتها بنجاح، على الرغم من التحديات التي تواجهها في ما يتعلق بالاحتفاظ بالموظفين والتوظيف. فالحقيقة أنها أصدرت حتى الآن ٥٤ حكما ابتدائيا بحق ٧٤ متهما، ونحن نتطلع إلى الحكم في قضية أوغسطين نغيراباتواري، المقرر صدوره خلال مجرد أسبوعين، ويتم بعده إغلاق المحاكمات لدى المحكمة الابتدائية.

ومع ذلك، على الرغم من تلك الخطوات المشجعة نحو استكمال عمل محكمة رواندا، ينبغي القيام بما هو أكثر بكثير. وفي هذا الصدد، تحث رواندا بلدان المنطقة وغيرها على التعاون مع المحكمة في بذل المزيد من الجهود لتعقب واعتقال ونقل الفارين المتبقين المتهمين بالإبادة الجماعية، ولا سيما أشد المطلوبين منهم، مثل فليسيان كابوغا وبروتايس مبيرانيا.

وفي تاريخ سابق من هذا العام، رحبت رواندا بقرار المحكمة الاتحادية في كندا بتسليم ليون موغيسيرا إلى رواندا، وهو مشتبه في ارتكابه الإبادة الجماعية، ومعروف جيدا بسبب بيان الكراهية الذي أصدره ضد التوتسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ومع ذلك، يعيش العديد من الفارين المرتكبين للإبادة الجماعية بهدوء في أوروبا وأمريكا الشمالية. ونحن نشجع البلدان المعنية على اعتقال و/أو تسليم جميع الفارين أو المتهمين بالإبادة الجماعية الذين يعيشون على أراضيها بدلاً من إيوائهم والمشاركة في بعض الأحيان في حملاتهم السلبية ضد بلدنا.

وكما ورد في تقرير المحكمة الدولية لرواندا، فقد احالت المحكمة ثماني قضايا إلى رواندا، كان من بينها قضيتان للفارين المقبوض عليهما، جان أوينكيندي، وبرنار موناغيشاري. وعلى الرغم من أن القرار الاستئنافي بشأن هذه القضية الأخيرة لا يزال معلقا، يشعر وفدي بالامتنان لمحكمة رواندا على ثقتها بالنظام القضائي في رواندا، ويتعهد بالتعاون لإنجاز تلك المحاكمات بنجاح.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أحالت المحكمة أيضا قضيتين أخريين – وهما قضيتا وينسيسلاس مونيشياكا ولوران بوسيبيباروتا – إلى محكمة قضائية وطنية في فرنسا. ومع ذلك، وبعد خمس سنوات على تلك الإحالة، لم ينجز سوى القليل لمحاكمة هذين المتهمين، وتشعر رواندا بالقلق إزاء ذلك. ونحن نحيط علما بتقرير محكمة رواندا، الذي يذكر أنه أحرز تقدم كبير في هاتين القضيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من ذلك، نود رؤية مزيد من التفاصيل عن حالة هذه الإجراءات في التقرير المقبل لمحكمة رواندا، وندعو فرنسا الى التعجيل بها.

وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى الفقرة ٢ من المادة ٢٥ من النظام الأساسي للآلية الدولية لتصريف الاعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، المرفق ١)، التي تنص على أن

> ”للآلية سلطة الإشراف على تنفيذ الأحكام التي قضت بها محكمة يوغسلافيا أو محكمة رواندا أو الآلية، بما في ذلك اتفاقات تنفيذ الأحكام التي تبرمها الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، بينما يساور رواندا بالغ القلق إزاء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في مالي، تشعر أيضا بالجزع حيال المعلومات التي تفيد بأن المدانين الذين نقلوا إلى مالي لقضاء فترة عقوبتهم بارتكاب الإبادة الجماعية يعيشون حياة فخمة ويديرون أعمالا تجارية. وقد بلغنا أن المدانين الاربعة عشر، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق جان كامباندا، يديرون أعمالا تجارية في عاصمة مالي، باماكو، ويسمح لم بمغادرة زنزاناتهم، دون حراسة، لزيارة أصدقائهم وأسرهم. ونحن ندعو آلية تصريف الاعمال الى التحقيق في هذه المسألة الخطيرة، وإذا ما تأكدت، الى اتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد لهذه الحالة، بما في ذلك عن طريق مراجعة اتفاق إنفاذ الاحكام مع مالي.

وتشيد رواندا بالعمل الذي تقوم به محكمة رواندا لنقل المحفوظات إلى الآلية، ولكن لعل المجلس يعلم أن بلدنا يتطلع الى المزيد. لقد اعتقدنا دائماً أن محفوظات المحكمة الدولية لرواندا ينبغي أن تظل ملكا للأمم المتحدة، لأن الإبادة الجماعية جريمة ترتكب ضد الإنسانية. ومع ذلك، نعتقد في الوقت نفسه أيضا أن المحفوظات جزء هام من تراث الشعب الرواندي، حيث ان الإبادة الجماعية ارتكبها روانديون ضد مواطنيهم من الروانديين، وعلى الأراضي الرواندية. لهذا السبب، طلبت حكومتي في مناسبات عديدة أن نستضيف محفوظات الأمم المتحدة عن عمل هذه الآلية، عندما تصبح كاملة، في كيغالي.

كما أن هذا الطلب قد حظي مؤخرا بتأييد جماعة شرق أفريقيا، وهي منظمة دون إقليمية يتشكل أعضاؤها من

بوروندي، وكينيا، ورواندا، وأوغندا، وتنزانيا، البلد المضيف لمحكمة رواندا. والواقع أن هذه السجلات تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا، وهي ذات أهمية حيوية للحفاظ على ذاكرة ومعرفة اجيالنا الشابة.

من شأن تحديد موقع المحفوظات في رواندا أن يضمن سهولة الوصول للناجين من الإبادة الجماعية والباحثين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بغية تحقيق مهمة الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز السلام، ومنع الإبادة الجماعية وحماية المدنيين المعرضين لخطر الإبادة.

وبعد مرور ثمانية عشر عاما على الإبادة الجماعية المدمرة، قطعت رواندا، بدعم من مجلس الأمن، شوطا طويلا في تحقيق العدالة للضحايا وتعزيز المصالحة في في رواندا. وأغلقت رسميا الولايات القضائية لنظام ''الغاكاكا'' على أساس المجتمع المحلي في ١٨ حزيران/يونيه، بعد محاكمة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، والدعوة إلى الحقيقة والمصالحة.

ومع إغلاق المحكمة المقبل، ستطوي رواندا رمزيا فصلا مظلما في تاريخها، وسوف تركز على تعزيز المصالحة والسلام والتنمية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، تود رواندا مرة أخرى الإشادة بالمحكمة، التي كانت إلى حد كبير قادرة على تحقيق العدالة لشعب رواندا وللبشرية. نود أيضا أن نشكر بصدق مجلس الأمن على العمل الذي تم إنجازه في هذا الصدد، ولا سيما من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، بقيادة صديقي العزيز، السفير غيرت روسينتنال ممثل غواتيمالا، الذي أود أيضا أن أحييه. وبطبيعة الحال، سوف تعمل رواندا، التي ستصبح عضوا في المجلس في غضون أسابيع قليلة، مع المجلس لضمان النجاح في إنجاز عمل المحكمة فضلا عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.